• العدد: 495

من 9 إلى 15 فبراير 2023

الثمن: 4 دراهم

النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⵜ ⴰⵎⵙⵡⵔⴰⵙ ⴰⵏⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : جمال براجع • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

الرياضة بين التطبيل المخزني وواقع حال الممارسة الرياضية

ضيف العدد: عصام الخمخامي

الوضع الاقليمي العربي والافريقي من منظور الحزب الشيوعي السوداني 2

إضراب وطني في التعليم يومي 20 و21 فبراير 4

الانتفاضة المسلحة: تطور نوعي للصراع الفلسطيني الصهيوني 10

تونس: الانتخابات تفتح البلاد على طور جديد من الصراع الطبقي 11

كلمة العدد

للغلاء أسباب أهمها سياسية، فما العمل شعبيا؟

ما يشغل أحاديث المواطنين/ت في المدة الأخيرة هي موضوع الغلاء. لقد ارتفعت الأسعار إلى درجة لم تعرفها حسب المندوبية السامية للتخطيط منذ 1991. حسب نفس المصدر وبأرقامه التي نتحفظ عليها، بلغت نسبة التضخم 6.6% في سنة 2022. وهذا يعني أن ما قررته الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 5% أصبح بفعل التضخم يساوي ناقص 1.6% في الأجر الحقيقي الذي يتقاضاه العمال وجميع المستفيدين من ذلك القرار.

هكذا، يتضح أن النضال من اجل رفع الأجور، أمر حتمي وضروري لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الأساسية والخدمات الاجتماعية الحيوية؛ لكنه يلزم المتضررين بأن يرفقوه بمطلب يدافعون به على قدرتهم الشرائية، وهو ربط الزيادة في الأجور مع ارتفاع الأسعار. يقودنا هذا إلى القول أن مواجهة الغلاء هي مواجهة سياسية، مدخلها خوض النضال على الواجهة الاقتصادية. ومن أجل أن تكون هذه المواجهة ناجعة وذات أثر بالغ يفرض التراجع وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين/ت لا بد من تحقيق أهم الشروط التالية:

- أولها، انخراط المتضررين في حركة واعية بهدف انتزاع المطالب.
- ان تساهم هذه الحركة في صياغة الملف المطلبي، وتحدد أولويات أهدافه بشكل يستطيع كل منخرط في الحركة، التعرف على النتائج الإيجابية لمفعول الحركة النضالية العامة.
- وضع خطة عملية للنضال بمراحل تدرجها ابتداء من البسيط المتعلق بكل فرد، إلى المركب المتعلق بالمجموعات في الأحياء الشعبية أو المدينة أو الدوار. مع الانطلاق كذلك من أسلوب الاحتجاج البسيط إلى المقاطعة الشعبية العارمة لكل منتوج اصبح يجسد الاحتكار والجشع ويضر بحقوق المستهلك الكادح.
- بناء التنظيمات الذاتية لكل حركة احتجاجية، تتولى هذه التنظيمات مهمة تحصين الحركة النضالية، وضمان مساهمة المتضررين المنخرطين في الحركة في توجيه وقيادة نضالاتهم، والمفاوضة على النتائج وتحقيق المكتسبات وحماية الطلائع المناضلة من القمع والاعتداءات البلطجية.

تلك هي أهم شروط الواجب تحقيقها لكي تنهض حركات اجتماعية تروم مواجهة سياسة الغلاء وضرب القدرة الشرائية للمواطنين/ت. لكن تحقيق هذه الشروط يلقي مسؤوليات كبيرة على الإطارات المناضلة الجمعوية والنقابية والسياسية.

فبما أن للغلاء أسباب متعددة، لكن أهمها سياسي، فإن الإطارات المنظمة مطالبة بالقيام بواجبها كما تقتضيه التزاماتها حسب مجالات عملها. على الإطارات الجمعوية أن تجتهد وتساهم في ترقية عملها الحالي وربطه بهموم الجماهير الشعبية، وخلق جمعيات وتنسيقيات في الأحياء الشعبية والدواوير، كما على النقابات وخاصة قواعدها، الاهتمام القوي بتحصين إطاراتهم النقابية، وغرسها في وحدات الإنتاج، وتقوية القناعات النقابية لدى المنخرطين، وتطوير الحس الوحدوي بين منخرطي باقي الإطارات النقابية المناضلة، وإشاعة التضامن بين مكونات الطبقة العاملة في الحي الصناعي أو المدينة أو الضيعات الزراعية والمناجم، وهذا العمل النقابي القاعدي يهدف إلى الضغط على القيادات لكي تنحاز إلى صف القواعد، وأن تتبنى المطالب، وتطلق حملات نضالية على الصعيد المحلي والجهوي والوطني. أما الأحزاب والمنظمات السياسية المناضلة، فدورها التاريخي يفرض عليها، الالتحام بالحركة الجماهيرية وتحصينها ضد الدعاية الرجعية لأبواق النظام وأجهزته القمعية، وأن تنشر الخطاب السياسي والفكري الذي يشخص علميا الوضع القائم، ويفتح أفقا جديدا أمام الحركة الجماهيرية، ويربط بين جميع أشكال النضال وقطاعات الحركة النضالية، ويمكنها من أسباب تجميع موازين القوى وتشبيكها حتى تصبح قوة مادية تهيء شروط التغيير الذي يسمح بتحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية وإقامة المجتمع الجديد؛ مجتمع الحرية والعدالة والعيش الكريم، مجتمع تكون فيه مصادر السلطة مستمدة من الإرادة الشعبية وفقط.

أمام هذه الوضعية الاجتماعية المأزومة، على المناضلين ليس فقط تفسيرها وإنما تغييرها. ومدخل هذا التغيير، هو الجماهير المتضررة وليس من ينوب عنها.

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

الوضع الإقليمي العربي والافريقي
في مشروع التقرير السياسي المقدم للمؤتمر السابع للحزب الشيوعي السوداني

نشرت صحيفة الميدان السودانية وثيقة مشروع التقرير السياسي المقدم للمؤتمر السابع للحزب الشيوعي السوداني. ونظرا لاهمية هذه الوثيقة من حيث التحليل والمعطيات فاننا نقترح على القراء الكرام هذا المقتطف الوارد في الباب الأول الحلقة الثالثة التي تتناول في الفصل الثاني الوضع الإقليمي -العالم العربي وأفريقيا:

أولًا العالم العربي:

• أكدت خطوات التطبيع انخراط هذه الأنظمة في تنفيذ (صفقة القرن)؛ المعادية لشعوب المنطقة في إطار استراتيجية الإمبريالية الأمريكية..

• حركة التحرر العربي وقواها تواجه المؤامرات الإمبريالية والرجعية..

• لا زالت الشعوب الأفريقية تناضل من اجل استكمال استقلالها السياسي والاقتصادي، بإلغاء التبعية للسوق الرأسمالي..

إن استمرار تنفيذ المخطط الإمبريالي الأمريكي الصهيوني والأنظمة الرجعية العربية- الذي يستهدف المنطقة ككل بمزيد من الاحتلال لدولها وشعوبها وتقسيمها إلى كيانات طائفية واثنية ونهب ثرواتها وإفقار شعوبها وإقامة القواعد العسكرية فوق أراضيها في اتجاه تفكيك دول المنطقة واشعال الحروب بين الشعوب بغية إعادة رسم الحدود وتقسيم الدول على أساس الطائفة والمذهب والعرق ونهب الثروات والموارد والهيمنة على مصادر الطاقة والبترول والرقابة على ممرات التجارة العالمية والتصفية الكاملة للقضية الفلسطينية، كما تؤكد صفقات التطبيع. وقد كان انقسام السودان والصومال وازدياد المخاطر التي تهدد سوريا ولبنان والعراق وفلسطين واليمن وليبيا يؤكد تفاقم الأوضاع من جراء هذا المخطط الإمبريالي.

ويزيد من مخاطر الحرب المباشرة أو بالوكالة عبر المواجهات السياسية والعسكرية الاقتصادية. وقد ظهر جليًا تطابق مواقف الأنظمة العربية لأول مرة منذ العام 1948مع طبيعتها ومصالحها وكشف زيف ادعاءاتها الوطنية خاصة فيما يخص التطبيع. وهذا يسهل حركة الشارع خاصة الغطاء العربي الرسمي، والتحريض المكشوف ضد قوى التحرر الوطني، ووصفها بالمغامرين؛ فالتطبيع والتعاون المكشوف مع إسرائيل سيساعد في تحول نضال الشعوب العربية ومواجهة المشاريع الإمبريالية والرجعية في المنطقة.

فالحراك الجماهيري الواسع في السودان والجزائر والعراق ولبنان، والمظاهرات في تونس والمغرب والأردن واستمرار نضال الشعب الفلسطيني وصموده في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي؛ كلها دليل على تحرك جماهيري ضد التدني الشديد للمستوى المعيشي للشعوب، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية إلى حدود لم يسبق لها مثيل من فقر وبطالة وقصور في النمو رغم الثروات الهائلة التي تراكمت مؤخرًا؛ الأمر الذي أدى إلى حدة الاستقطاب الطبقي بشكل واضح، حيث ازداد الأغنياء غنىً، وازداد الفقراء فقرًا بشكل متوحش. كما أصبحت قضية انتزاع الحريات الأساسية تمثل مكانًا متقدمًا في نضال الشعوب العربية وبوادر رفض من شرائح واسعة من فئات المثقفين لتبعية السياسات للخارج، ومقاومة النهب الإمبريالي للموارد.

- برعاية ومبادرة ترامب جرى في أغسطس وسبتمبر وديسمبر 2020 توقيع اتفاقيات تطبيع مُذلّه مع حكومات الإمارات والبحرين والمغرب من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وهذه الاتفاقيات التي سميت اتفاقيات سلام تمت مع دول لم تشارك أبدًا في الحروب التي خاضتها بعض الأنظمة العربية ضد إسرائيل وجاء توقيت الإعلان عن خطوات التطبيع بضغط من ترامب، لأغراض انتخابية ولتعزيز مكانة نتنياهو الذي تلاحقه تهم الفساد، بما يرضي اللوبي الصهيوني في أمريكا. وخضعت السلطة الانتقالية في السودان للابتزاز الأمريكي ووافقت على مباشرة خطوات مماثلة نحو التطبيع مع إسرائيل، مقابل شطب اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وأكدت اتفاقات التطبيع-التي كانت في شكل صفقات خاصة بالنسبة للمغرب، حيث قبلت المغرب إعادة فتح المكاتب مع إسرائيل مقابل اعتراف الإدارة الأمريكية بالصحراء الغربية كجزء من المملكة المغربية-استمرار الأنظمة الرجعية في السير في طريق التبعية وقهر الشعوب.

- لقد أكدت خطوات التطبيع انخراط هذه الأنظمة في تنفيذ (صفقة القرن)؛ المعادية لشعوب المنطقة في إطار استراتيجية الإمبريالية الأمريكية؛ لتعزيز هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، من خلال إقامة تحالف إقليمي بقيادة إسرائيل- إن أي اتفاق لا يقوم على أساس ضمان الحقوق العادلة والأساسية للشعب الفلسطيني في أرضه، ووضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي، والإقرار بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، لا يمكن إلا أن يكون اتفاق استسلام؛ يتنكر للقضية الفلسطينية ولنضال شعب فلسطين العادل والديمقراطي.

- شهدت بعض البلدان العربية منذ بداية 2018 حركات شعبية عارمة؛ شكلت موجة عربية تقدمية وديمقراطية، شبيهة من ناحية الشكل لما جرى عام 2011 ولكن مع اختلاف المضمون واتساع المشاركة الجماهيرية، وجذرية الأهداف. وبدأ هذا الحراك الجديد بعد مظاهرات الجماهير السودانية في يناير 2018 وانعكست في أكتوبر 2018 في الجزائر؛ ضد محاولات بوتفليقة للاستمرار لفترة خامسة. وتأتى بداية الحراك الجماهيري الواسع في السودان في 13 ديسمبر 2018 رفضًا للواقع المذري ضد الفقر والمرض والاستبداد، ومن اجل الحرية والسلام والعدالة (شعار الثورة). وفي أكتوبر 2019 اندلعت انتفاضات جماهيرية واسعة لا زالت مشتعلة في لبنان والعراق رفضًا للواقع الاجتماعي والطائفية الدينية والسياسية التي ظلت تحكم هذين البلدين.

- ما يميز الحراك الجماهيري في الجزائر هو اتساعه لمشاركة الملايين في العاصمة والولايات، ولم يكن الحراك لدواعي اجتماعية في البداية كما كان في عام 1988 حيث "اندلعت انتفاضة الخبز" التي أغرقها النظام في بحور من الدم. هذه المرة كان الحراك سياسيًا بدأ برفض ترشيح الرئيس المريض عبد العزيز بوتفليقة، وتحول إلى رفض النخبة السياسية حيث تتحكم البيروقراطية السياسية والعسكرية الفاسدة في كل مفاصل القرار. وبعد إزاحة بو تفليقة، ومع توسيع المشاركة الطبقية بانضمام فئات شعبية مطالبة بالحرية السياسية والدولة المدنية الديمقراطية وحياد المؤسسة العسكرية، مطالبة باجتثاث الفساد، والتوزيع العادل للثروة؛ اكتسبت الانتفاضة بعدا اجتماعيًا، وقد شارك الطلاب والمهنيين، ولعبت المرأة الجزائرية دورًا مهمًا في الحراك، ورغم تراجع الزخم الجماهيري بعد الانتخابات الرئاسية، إلا أن الحراك لا يزال مستمرًا ومتواصلًا بشعاراته ومطالبة.

- وجاءت انتفاضة الشعب اللبناني، لتنخر الجدار الطائفي بطرح المطالب الاجتماعية والسياسية، التي ترفض النخبة السياسية الفاشلة بأكملها، وتركيبتها الطائفية للسلطة وللمنظومة الحزبية. وشهد لبنان في أغسطس 2020 انفجار مرفأ بيروت الذي راح ضحيته العشرات من المدنيين وخلف دمارًا كارثيًا، الشيء الذي سلط الضوء على مسؤولية الفساد والفشل التي يتحملها نظام الطائفية السياسية الحاضنة، والمعبر عن مصالح الأوليغارشية المالية المتحكمة في دست الحكم. ولعب الحزب الشيوعي اللبناني دورًا بارزًا في الاحتجاجات الجماهيرية؛ مع النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني من اجل التغيير تجاه دولة المواطنة، والدولة المدنية الديمقراطية القائمة على العدالة الاجتماعية.

- وشهدت نفس الفترة حراكًا جماهيريًا واسعًا في العراق ضد حكم الطائفية السياسية، ووضع مطالب بتجاه التغيير الجذري الديمقراطي، ومصادرة السلاح من المليشيات الطائفية، والتوزيع العادل للثروة وإجراء انتخابات على أسس ديمقراطية شفافة، واحترام حقوق الإنسان بما فيها حق العمل، وتعرضت الانتفاضة السلمية في العراق إلى القمع الممنهج والإرهاب والقتل العمد وسلسلة من الاغتيالات في صفوف قادة الاحتجاجات. وشملت هذه الجرائم استشهاد مئات الشهداء، وألاف الجرحى. ولا زالت الانتفاضة العراقية تحافظ على زخمها؛ في بغداد وبقية المدن العراقية ويلعب الحزب الشيوعي العراقي دورًا مميزًا، بجانب القوى المدنية الأخرى في الانتفاضة واستمرارها.

- إن حركة التحرر العربي وقواها تواجه المؤامرات الإمبريالية والرجعية؛ خاصة وأن الإمبريالية الأمريكية وحلفاءها في المنطقة وفي العالم يدركون التغيير البطيء التدريجي ضد مصالح الولايات المتحدة كقطب واحد لقيادة العالم؛ رغم ترسانة أسلحتها النووية. ولعل أهم مؤشرات ذلك، بجانب ظهور مجموعة البريكس كمركز عالمي إمبريالي، هو دور الحركات الشعبية الجماهيرية في العديد من بلدان الجنوب؛ فمن الفلبين وتايلاند إلى الهند مرورًا بإيران والعراق ولبنان والسودان والجزائر وجنوب أفريقيا إلى بوليفيا والأرجنتين وتشيلي وفنزويلا، تجرى مواجهات شعبية، وصراع "حاد" تنتصر أو تنتكس- أحيانًا ضد قوى الإمبريالية وأعوانها؛ مما يبشر بتحول قد تشهده بلدان الجنوب بؤثر إيجابًا في توازن القوى على المستوى العالمي.

التتمة ص 12

لا بديل عن المقاومة الشعبية

مكناس

عاملات و عمال شركة سيكوميك و التصدي على كل الواجهات

مـرت البـاطـرونـا فـي تحـالـفـهـا مع السلطات ،إلى تسخير اسلوب التفرقة وزرع المـنـاوشـات والـتـراشـق لخلق حالة من التيئيس والملل من إمكانية انتزاع الحقوق المشروعة. لكن يقظة الطبقة العاملة وطلائعها المناضلة حالت دون نجاح هذه المناورة الدنيئة. فما فتئت العاملات والعمال تشحذ الهمم وتواصل المقاومة والتصدي منذ عام وثلاثة أشهر (منـذ أكـتـوبـر 2021) ،حـيـث لـم يـنـفـع لجوء السلطات المخزنية إلى التخويف والوعيد وكذلك لم ينفع اسلوب المناورة والانتظارية التي لجأت إليها السلطة والبـاطـرون مـن خـلال الحوارين(ماي 2022 وأكتوبر 2022) ونتائجهما التي ظلت حبرا على ورق كما لم تنجح الآن أساليب التفرقة والتشويش على المعركة العمالية التي داع صيتها وتخطت حدود المغرب بعد تعبير عدة منظمات من الخارج عن تضامنها مع نضالات عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس التي صارت مرجعا ودرسا في تدبير الصمود والمقاومة وإثباتا لإمكانية ان تصير الطبقة العاملة رقما مهما واساسيا في معادلة التغيير بما تملكه من إمكانيات واستعدادات هائلة للنضال والصمود حتى تحقيق النصر.

صفرو / الزاوية

الفلاحون يحتجون من أجل الماء و الأرض

نظم سكان وفلاحو دوار الزاوية – الواتة – بإقليم صفرو ،مسيرة احتجاجية صباح يوم الاثنين 6 فبراير ،انطلاقا من الدوار في اتجاه عمالة إقليم صفرو التي تبعد بحوالي 20 كلم، وذلك للتعبير عن رفضهم وتصديهم للمخططات التصفوية التي تحاك في دهاليز الجماعة وتحالف المسؤولين مع المضاربين العقاريين / الفلاحيين من خلال سلك بعض الطرق الملتوية وتسخير الأشخاص في إطار جمعيات ذات الصلة من أجل تجريد أراضي الفلاحين الصغار من الماء باعتباره أساس قيمة الأرض ومصدر خصوبتها وبالتالي أحد المبررات الأساسية لارتباط الناس ببلدهم وأرضهم،حيث لا قيمة للارض الفلاحية بدون ماء. ويقول أحد المحتجين ان مخططات كبار الفلاحين ترمي إلى "تجريد اراضينا من مياه السقي ودفعنا إلى بيعها باثمان بخسة وتحويلنا إلى أجراء داخل ممتلكاتنا....."

يذكر أن منطقة الزاوية تحتوي على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، ويعتاش سكانها على الفلاحة المعاشية وزرع الخضروات وأشجار الزيتون والكروم وتـربـيـة المـواشـي وتـوجـد فـوق فرشة مائية غنية، مما يجعلها مصدر اطماع المضاربين الفلاحيين وسماسرة الأراضي الفلاحية والمنتوجات الزراعية.

تطوان

ويستمر النزيف في صفوف العمال

فـاجـعـة أخـرى انـضـافـت إلى مسلسل الفواجع التي تودي بحياة العـامـلات والـعـمـال والـكـادحـات والكادحين. فقد عرفت صبيحة يوم الاثنين 6 فبراير 2023، وفاة عاملة وجـرح 49 آخـريـن حادثة شغل / سير على الطريق الرابطة بين تطوان والمضيق والفنيدق التي يتحدر منها ضحايا الحادثة.

وتـنـضـاف هـذه الـفـاجـعـة إلى أخـريـات عرفتها الطرق المؤدية إلى مواقع الاستغلال ،خصوصا في منطقة سوس والجنوب حيث يتم نقل العاملات الزراعيات في شروط محفوفة بالمخاطر ،كذلك حـوادث الشغل المرتبطة بسقوط عمال البناء داخل ورشات العمل ،أو الموت غرقا داخل معامل تحت/ أرضـيـة تـفـتـقـر لأبـسـط شـروط الوقاية والسلامة. وكل هذا التقتيل ومـسـبـبـاتـه يـحـدث أمـام مـرأى المسؤولين والمؤسسات وبوجود قوانين مكتوبة بالخل على ورق سرعان ما يتم التنكر لها عندما يتعلق الأمر بسلامة وحياة العمال والعاملات أمام تكلفة اجتماعية ملزمة للباطرونا والبرجوازية.

الجامعة الوطنية للتعليم FNE
إضراب وطني 20 و21 فبراير2023، ووقفات احتجاجية أمام المديريات الإقليمية

في دورته الاستثنائية الثانية المنعقدة بتاريخ 2 فبراير 2023ناقش المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي تداعيات اتفاق 14 يناير 2023، الموقع بين الحكومة ووزارة التربية الوطنية وأربع نقابات تعليمية ذات تمثيلية، وما ترتب عنه من رفض وتذمر واستياء وإحساس عميق بالحكرة والمهانة والتمييز والإقصاء وإحباط... من نتائجه لدى الغالبية العظمى لمختلف فئات نساء ورجال التعليم، ضدا على ما كانت تترقبه من إنصاف وتثمين واعتراف واستجابة لمطالبها العادلة والمشروعة وتصفية للملفات التي ظلت عالقة لسنوات وسنوات وحل للمشاكل المتراكمة؛ مما ضاعف من منسوب الاحتقان والتوتر والاحتجاج ومواصلة المعارك النضالية والتي تنذر بعواقب وخيمة وبما لا يحمد عقباه...؛

فانسجاما مع المبادئ الستة المؤطرة لممارستنا النقابية ولمواقفنا الصريحة البعيدة عن كل لبس وتلفيق، فإن المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي يؤكد من جديد قرار رفضه لاتفاق 14 يناير 2023، ويعتبره إصرارا من الحكومة على تنزيل مخططاتها التصفوية (تفكيك الوظيفة العمومية وتصفية ما تبقى من التعليم العمومي وشرعنة التشغيل بالعقدة...)؛و يؤكد على التواجد الميداني للجامعة الوطنية للتعليم FNE دعما ومساندة وانخراطا مع كل الاحتجاجات والنضالات والمعارك المطلبية لنساء ورجال التعليم ومع كل الفئات المناضلة من أجل صد التشريعات والقرارات التراجعية والتخريبية والتكبيلية وانتزاع الحقوق والمطالب العادلة والمشروعة وصون المكتسبات؛ ويشجب بشدة الإقصاء الممنهج والمفضوح للجامعة الوطنية للتعليم FNE من طرف الهاكا في استعمال وسائل الإعلام العمومي للتعبير عن موقفها الرافض للاتفاق السالف الذكروشرح مضامينه، ويستهجن طريقة تقزيم تصريح الكاتب العام الوطني والتصرف فيه بطريقة مخدومة وتدليسية في نشرة الظهيرة يوم 26 يناير 2023 بالقناة الوطنية الأولى، و يدن كل التهديدات والإجراءات الترهيبية والتضييقية ضد نساء ورجال التعليم الذين استمروا في خوض معركة مسك النقط في مسار، ويتضامن مع كل الفئات التعليمية التي عبرت عن رفضها لمضامين الاتفاق المرفوض، ويجدد إدانته للأحكام الجائرة التي طالت 10 من الأساتذة والأستاذات المفروض عليهم التعاقد، ويشجب القرارات التعسفية والمتابعات الكيدية والمحاكمات الصورية التي تستهدف النقابيين/ات ومناضلي/ات FNE والمحتجين/ات وفاضحي/ات المفسدين والفساد، ويطالب باحترام الحريات العامة والنقابية وحرية التعبير وحرية الاحتجاج السلمي التي تكفلها كل المواثيق والتشريعات الدولية والوطنية؛ ويستنكر التضييقات التي تتعرض لها الجامعة الوطنية للتعليمFNE (ويتضامن مع رفيقنا أمرار اسماعيل ضد ما يتعرض له من محاكمات وقرارات انتقامية كما يندد بالمتابعات التي يتعرض لها الأساتذة المبرزون بوجدة ، ويدين التدخل القمعي للوقفة الاحتجاجية لأطر التوجيه والتخطيط يوم 1 فبراير 2023 بالرباط؛ كما يحمل المسؤولية للحكومة ولوزارة التربية الوطنية فيما يخص التملص من كل الاتفاقيات (والتعامل التمييزي مع نساء ورجال التعليم وعدم تلبية مطالبهم الملحة العادلة والمشروعة، كما يحمل المسؤولية للأكاديميات والوزارة تداعيات أية قرارات انتقامية ضد المضربين/ات وثنيهم عن النضال والاحتجاج؛ ويدعو كل التنسيقيات المناضلة إلى العمل المشترك وتسطير ملف مطلبي مشترك وبرنامج نضالي موحد؛ كميدين المجزرة التي أقدم عليها الكيان الصهيوني الاستعماري في مخيم جنين، ويدعو القوى الديمقراطية ببلادنا إلى مواصلة النضال بكل الصيغ الممكنة والمتاحة لمقاومة ومناهضة وتجريم كل أشكال التطبيع مع كيان الاحتلال والأبارتايد؛ يدين الممارسات اللاستبدادية المناهضة للديمقراطية للنظام في بيرو، الذي يواصل انتهاك حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية والنقابية؛ ويدعو مناضلي/ات FNE بمختلف الجهات والأقاليم إلى ةالانخراط الفعلي في الجبهات والمشاركة في كل الأشكال الاحتجاجية التي تدعو لها، وإلى التعبئة لتخليد الذكرى المجيدة لحركة 20 فبراير المجيدة؛ وأخيرا يقرر خوض إضراب عام وطني بقطاع التعليم يومي 20 و21 فبراير2023، مرفوقا بوقفات احتجاجية أمام المديريات الإقليمية في اليوم الأول منه●

النقابة الوطنية للفلاحين
تطالب بتدابير موازية لحماية الفلاحين الصغار جراء رفع الحواجز الجمركية على استيراد الأبقار

في بيان لها ردا على مصادقة الحكومة على قرار وقف استيفاء الرسوم على استيراد الأبقار ورفع حاجز الوزن عند استيراد الأبقار المعدة للذبح بهدف خفض أسعار اللحوم الحمراء التي شهدت ارتفاعا مهولا في الأسابيع الأخيرة ، سجلت النقابة الوطنية للفلاحين الحاجة الملحة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين ، وفي نفس الوقت نبهت إلى وجوب حماية الفلاحين الصغار من آثار هذه الإجراءات التي ستؤدي إلى إغراق السوق المحلية باللحوم المستوردة ومنافستها بشكل غير متكافئ للحوم المنتجة محليا من طرف صغار الفلاحين الذين يتحملون الغلاء المهول للأعلاف والمواد والخدمات البيطرية، ما ستنتج عنه خسائر فادحة، ستفاقم الأوضاع المزرية التي يعانيها الفلاحون الكادحون ،ما لم تصاحبها تدابير عملية موازية، تحمي دخل الفلاحين/ الكسابة الصغار، من الإفلاس، وتحافظ على ما تبقى من القطيع الوطني، وتجدد التأكيد على أن الارتفاع المهول لأسعار اللحوم والحليب ليس أمرا معزولا ولا طارئا، بل هو مظهر من مظاهر أزمة اختيارات فلاحية راهنت بشكل غير عقلاني على السوق الخارجية؛ وهي أزمة أصابت سلاسل انتاج فلاحية أخرى، وأدت لارتفاع أسعار جميع المنتجات الفلاحية، دون أن يكون لذلك أثر إيجابي على دخل الفلاحين الكادحين، كما تؤكد ان استيراد الأبقار الجاهزة للذبح، قد يحد من غلاء اللحوم مرحليا، لكنه لن يوقف تفاقم الخصاص الكبير في هذه المادة، ناهيك عن آثاره المدمرة على تنافسية المنتوج المحلي وما سينجم عنه من انهيار لسلسلة إنتاج اللحوم الحمراء والحليب، وما لذلك من انعكاسات سلبية على صغار الكسابة ومن تقليص لفرص الشغل التي يوفرها هذا القطاع الحيوي، وطالبت النقابة بدعم دائم، كاف ومباشر لصغار الفلاحين والكسابة والتعجيل بدعم الاعلاف واستخلاف القطيع لضمان استمرارهم في تزويد السوق الوطنية بالمنتوجات الزراعية واللحوم، وتقوية قدراتهم على مواصلة هذا الدور، حماية للسيادة الغذائية لبلادنا وفي الأخير جددت النقابة مطالبتها الوزارة بفتح حوار منتظم مع النقابة الوطنية للفلاحين، على أرضية مطالبنا المعروضة عليه منذ سنوات، وحث المديريات والمؤسسات العمومية التابعة للوزارة لفتح حوارات مركزية ومحلية مع نقابتنا، من أجل الإصغاء لشكايات الفلاحين الصغار، وتلقي مقترحاتهم.●

في ندوة الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الرأي وضحايا انتهاك حرية التعبير

نظمت الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الراي وضحايا انتهاك حرية التعبير ندوة صحفية يوم 26يناير2023بمقر الجمعية المغربية لحقوق الانسان. ونظرا لأهمية الموضوع ودقة المعطيات الواردة في التصريح الصحفي الذي تم نشره في العدد السابق من الجريدة، وفي مداخلات المؤطرين: ذ.فؤاد المومني وذ.ايريك كولدستين (Eric Goldstein) وتنشيط من ذة والمناضلة خديجة رياضي، ننشر في هذا العدد مداخلة إريك غولدستين ، نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، في 26 يناير / كانون الثاني 2023 ، بشأن قرار البرلمان الأوروبي المعتمد في 19 يناير / كانون الثاني 2023 بشأن حقوق الإنسان في المغرب. و مداخلة ذ.فؤاد المومني

مداخلة ذ."إريك غولدستين"

مرحبا بالجميع،

أود أن أشكر الهيئة الوطنية لدعم معتقلي الرأي وضحايا قمع الحق في التعبير على هذه الدعوة. كنت أفضل أن أتحدث معك وجهًا لوجه، لكنني سعيد بمعرفة أن لدي الكثير من الأصدقاء في الغرفة، حتى لو لم أراهم.

القرار 2023/2506 الذي تبناه البرلمان الأوروبي قبل أسبوع اليوم هو أول قرار تم تبنيه في جلسة عامة من قبل هذه الهيئة حول حقوق الإنسان في المغرب منذ ربع قرن على الأقل. لقد استفاق البرلمان من الصمت الطويل للغاية بشأن هذا الموضوع.

ومع ذلك، لا ينبغي أن نخدع أنفسنا بشأن العوامل التي جعلت هذا الحدث ممكنًا. لولا الفضيحة التي اندلعت في ديسمبر بشأن فساد بعض البرلمانيين الأوروبيين، التي يُزعم أنها سببتها الحكومتان القطرية والمغربية، فمن المرجح أن اعتماد هذا القرار لم يكن ليُبصر النور. أراد البرلمانيون من جميع الانتماءات والتوجهات التعبير عن عدم موافقتهم على هذا الفساد، لإثبات أن أصواتهم لن تشتريها دول أخرى.

كان استخدام برامج مثل Pegasus للتجسس على الصحفيين وكذلك بعض المواطنين الأوروبيين، والذي قد تكون السلطات المغربية متورطة فيه، عاملاً مشددًا.

هل هذه النتائج تفرغ القرار من قيمته؟ بالتأكيد لا. انظروا فقط إلى الجهود التي تبذلها السلطات المغربية لإلغاء هذا القرار في مهده، وكيف أرسلوا على وجه السرعة وفداً من البرلمانيين المغاربة لثني نظرائهم عن تبني النص. وبعد فشلهم أصدر مجلس النواب المغربي قرارا يدين موقف البرلمان الأوروبي.

وبدلاً من أن يتجاهل المغرب اتخاذ هذا القرار، فقد عامله باعتباره تهديداً خطيراً. ولماذا، إذا لم يكن لقرار البرلمان الأوروبي تأثير مباشر أو ملموس،علما أن المفوضية الأوروبية ليست ملزمة بمتابعة القرار؟

يمثل قرار البرلمان الأوروبي خرقًا لثقة السلطات المغربية في امتلاكها جميع الأصول والأوراق اللازمة للعب، فضلاً عن البراعة الدبلوماسية القادرة على إفشال أي مبادرة في أوروبا تعتبر معادية لمصالحها. وتشمل أوراق اللعب، من بين أمور أخرى، التعاون في مجالات الهجرة والجريمة والأمن، وصورة المغرب كدولة مستقرة ومعتدلة، وتقاربها مع إسرائيل، وصورتها كدولة تحترم حقوق الإنسان أكثر من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي.

لقد اكتشفوا أن قدرتهم على منع كل المبادرات لا تخلو من محدودة. اكتشفوا أن أوروبا لا تنخدع بالواقع المغربي فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، بحقوق الإنسان، يمكننا أن نجيب بأن هذه الفضيحة-مغرب لعبت دورًا في صمت البرلمان الأوروبي لمدة ربع قرن بشأن الوضعية المقلقة لحقوق الإنسان. أي استخدام شبكات التأثير لعرقلة أي نقد خلال هذه الفترة.

لكن هناك عامل رئيسي آخر أدى إلى تبني البرلمان الأوروبي لهذا القرار، وهو التدهور الملحوظ في أوضاع حقوق الإنسان. يدرك البرلمان الأوروبي أن الصحافة المستقلة في المغرب قد اختفت تقريبا من المشهد، فيما تزدهر صحافة التشهير. المجلة الأسبوعية اختفت. نيشان أيضًا. ومؤخراً، جريدة "أخبار اليوم" آخر الصحف المستقلة المطبوعة يومياً. وها هو عمر الراضي في السجن،حائز على جائزة من مؤسسة أوروبية للصحافة الاستقصائية. ها هو المحامي محمد زيان مواطن إسباني ومغربي مسجون بسبب مواقفه الانتقادية. نحن بعيدون عن الوضع في بداية عهد الملك محمد السادس عندما كانت المملكة تتمتع دائمًا بصحافة متنوعة وجريئة.

حتى لو كانت الحسابات السياسية تفضل التردد في هذا المجال. كما يظهر نص هذا القرار أن الطريقة التي يحاول بها المغرب إخفاء القمع باختلاق ملفات جنائية ضد عمر الراضي والمعطي منجب وغيرهما، لا تخدع أحدا. حتى أن القرار استنكر استخدام الاتهامات المشبوهة بالاعتداء الجنسي على الصحفيين باعتبارها خطرًا على حقوق المرأة، وهو تحد لمكانة السلطات على أنها بطل في هذه القضايا.

بالنسبة لأولئك الغاضبين من إدانة البرلمان الأوروبي للمغرب فقط بسبب فضيحة-مغربلا علاقة لها

القرار 2023/2506 الذي تبناه البرلمان الأوروبي قبل أسبوع اليوم هو أول قرار تم تبنيه في جلسة عامة من قبل هذه الهيئة حول حقوق الإنسان في المغرب منذ ربع قرن على الأقل. لقد استفاق البرلمان من الصمت الطويل للغاية بشأن هذا الموضوع.

القضايا المذكورة في القرار هي بشكل رئيسي الحالات التي تخفي فيها التهم الجنائية السبب الحقيقي للملاحقة، وهو معاقبة من ينتقد السلطة القائمة. هذه هي الحالات التي كانت موضوع تقرير هيومن رايتس ووتش المنشور عام 2022 بعنوان"فيك فيك" دليل أدوات قمع المعارضة في المغرب.

إلى جانب هذه الحالات، من الضروري أيضًا الإشارة إلى الحالات التي تعاقب فيها السلطات صراحة، ودون إخفاءها، الأصوات الناقدة لجرائم الرأي مثل "إهانةهيئة منظمة". ومن الأمثلة الحديثة على ذلك سعيدة العلمي، التي تقضي حكماً بالسجن ثلاث سنوات، وربيع الأبلاق الذي يقضي حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات، ورضا بن عثمان الذي حُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وما زالت المحاكمة قيد النظر في الاستئناف. والواقع أن قرار البرلمان الأوروبي يطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في المغرب، مثل هؤلاء الثلاثة، دون ذكرهم بالاسم، وكذلك معتقلي الريف.

تبقى حقيقة أن القرار البرلماني غير ملزم. لا تزال قيادة المفوضية الأوروبية معادية لأي بادرة في مجال حقوق الإنسان تهدد بالإساءة لشريكها المغربي. لقد رأينا كيف زار جوزيب بوريل المغرب في أوائل يناير دون إثارة أي مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان.

إليكم بعض مقترحاتنا نحن المنظمات غير الحكومية والناشطين والتي تهدف إلى تنفيذ القرار البرلماني:

- نحيي القرار ، وبالتالي نظهر أن استنكار مجلس النواب للقرار في المغرب ليس بالإجماع بين المغاربة.

التتمة ص 13

قراءة في الحوار الاجتماعي

يوسف احا

انطلقت أولى جولات الحوار الاجتماعي بالمغرب في 24 فبراير 2022 طلبا للتوافق حول ميثاق اجتماعي ينظم حقوق العمال وأرباب العمل، حيث أسس الحوار بين الحكومة والنقابات، للتغلب على تحديات كلا الطرفين فالحكومة تسعى من خلاله شراء السلم الاجتماعي بعد مسار نضالي لكل الفئات المتضررة من البنية الحالية في مقدمتهم الطبقة العاملة بالمقابل تسعى النقابات لتنفيس غضب القواعد وضمان المزيد من التحكم في انفجار اجتماعي لا يمكن إطفاءه بسهولة ماعدا آلية الحوار الاجتماعي.

ويسعى الحوار الاجتماعي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وفي ضوء ذلك يمكن طرح عدة تساؤلات حول الحوار الاجتماعي أولهم أهدافه ومدى تأثيره على الأوضاع العامة بالبلاد.

حسب مزاعم الحكومة يهدف الحوار الاجتماعي "إلى إرساء قواعد ميثاق اجتماعي جديد، ويحدد حقوق وواجبات مختلف الفاعلين، ويضع قواعد وهياكل ومؤسسات الحوار، وينظم التداول والنقاش بشأن القضايا التي تحظى باهتمام الطبقة العاملة ورجال الأعمال، استنادًا لمبادئ الديمقراطية التشاركية التي أرساها دستور 2011"جاء هذا على لسان رئيس الحكومة، ويبدو هنا تناقض صارخ بين المزاعم والأهداف الحقيقية التي تحدثنا عنها أعلاه لأن مباشرة بعد الاتفاق لاحظنا وبشكل جلي ارتفاع صاروخي للأسعار والتمادي في ارتفاع اثمنة المحروقات بالمغرب والضربات المتوالية للقدرة الشرائية للمواطنين/ت بمبررات تهدف إلى فرض الأمر الواقع

والحوار الاجتماعي بالمغرب عموما هو امتدادً لمفاوضات واتفاقات سابقة مع حكومات متعاقبة مند سنة1994، مرورا باتفاق 25 أبريل 2019 الذي عُرف بـ"الاتفاق الثلاثي" في الفترة من 2019: 2021، وضم كلًا من الحكومة والنقابات المركزية (الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب)، والاتحاد العام لمقاولات المغرب "الباطرونا" ليأتي اتفاق2022 والدي سيكرس منطق لاشيء يذكر بالعكس سيتم من خلاله التخلي أو تجاوز بنود الاتفاقات السابقة ليمر الأمر أمام أعين النقابات.

يعد العمل النقابي اليوم بالمغرب أمام كل متتبع له من القضايا التي شملها مفهوم التراجعات التي شهدتها الساحة النضالية خاصة وانه لا طالما يحتدى به و يحتفى به في الماضي من كل العمال الطامحين والتواقين إلى انتزاع الحقوق وتحصين المكتسبات والذي بسببه اعتقل العديد من المناضلين الأحرار الشرفاء وتم الزج بهم وراء القضبان، في حين تمت تصفية آخرين ماديا ومعنويا، صار في السنوات الأخيرة، ابتداء من خفوت رياح الربيع العربي واعتلاء حكومة العدالة والتنمية مسؤولية التسيير الحكومي، صار عملا محنطا، أجوفا وبدون جدوى بعد أن انبطحت المركزيات النقابية وتورط قياديوها في نسج اتفاقات حوار اجتماعي لم ير منه العمال بالمغرب ومن ضمنهم الشغيلة التعليمية إلا بنودا تؤرخ لتراجعات وانتكاسات كبرى على مستوى الحقوق والمكتسبات، كما أنها تعد مؤشرا واضحا على فساد القيادات النقابية وانخراطها في مسلسل السلم الاجتماعي والريع النقابي والسياسي.

يجرنا ذلك إلى استحضار مخرجات الحوار الاجتماعي الأخير بين المركزيات النقابية وتتمثل في الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام لمقاولات المغرب والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية، وأقل ما يمكن أن يقال عن مخرجات هذا الحوار أنه تحصيل حاصل، وأنه لا يرقى لطموحات الشعب المغربي ولا يعدو كونه زوبعة في فنجان، وتطبيل له و يزمر له أولئك الذين سارعوا على اخذ الكراسي أمام طاولة الحوار كلما دعت الحكومة (السابقة والحالية على حد السواء) إلى ذلك، فكل الاتفاقات التي تم التوقيع عليها بين رئيس الحكومة والمركزيات النقابية تظل دون مستوى الحد الأدنى من توقعات وآمال وطموحات الشغيلة المغربية، حصيلة هزيلة تذر الرماد في العيون وتوهم القواعد أن القيادات قد وضعت أرجلها على سكة الوجهة الصحيحة، بينما يؤكد كل متأمل في واقعنا المعيش وكل متحل بحس نقدي

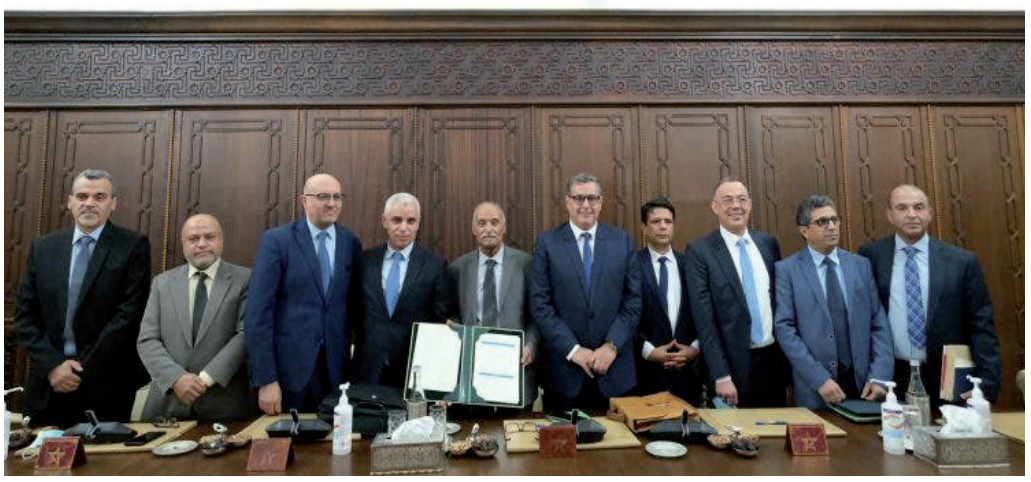

لا يمكن أن نختلف حول جدوى الانضواء تحت غطاء نقابي وحول أهمية ومركزية الفعل النقابي في حياة الشغيلة المغربية عامة والشغيلة التعليمية خاصة، في سياق انتزاع الحقوق الأساسية وتحصين المكتسبات التي ضحى من أجلها المناضلون الشرفاء الأحرار بحياتهم وحرياتهم، لكن لا مناص من التحرك في اتجاه تحصين العمل النقابي من الميوعة والترهل والتلاشي التي صارت صفات تلازمه منذ أن تخلت القيادات عن القواعد وصار منطق الربح والخسارة هو المحرك الأساسي لديها من وراء أي حوار اجتماعي مع الحكومة ضاربة بعرض الحائط آمال وطموحات الملايين من جماهير العمال التواقين إلى تحقيق الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية في ظل وطن يتسع للجميع.

مرهف ورؤية إستراتيجية ثاقبة أن بنود الاتفاق الاجتماعي الأخير بين الحكومة والمركزيات النقابية لا يعدو كونها بقايا لا يعتد بها من الفتات المتناثر بين رفوف خزانة الحكومة.

إن فقدان القواعد للثقة في بعض قياداتها النقابية، وتلاشي رهاناتها على جدوى العمل النقابي ككل هو موقف وانطباع لم ينشأ من الفراغ أو من مجرد تأويلات متعسفة لمواقف معينة ، ولكنه موقف نابع عن تجارب وعن قناعات عميقة تراكمت على مر سنوات من الاحتكاك بالعمل النقابي عن كثب، و ليس من السهل أبدا إعادة بناء الثقة لدى القواعد في جدوى العمل النقابي وفي قدرته على الارتقاء بحقوق الطبقة العاملة وتحصين مكتسباتها، على الرغم من الدور المحوري الرائد الذي يمكن أن تضطلع به القواعد في مراقبة ومسائلة قياداتها عن مواقفها النقابية وفي الثورة في وجه كل المتسللين إلى الواجهة وفي كنس متاريس الانبطاح والخنوع ورموز الفساد والريع.

إن مستقبل العمل النقابي بالمغرب رهين بحراك القواعد وتوطيد لحمتها وتوحيد كلمتها و تسديد مواقفها في وجه ترهل المركزيات النقابية الحالية وهرولتها إلى طاولة الحوار الاجتماعي. ثورة القواعد على القيادات المتورطة في بيع الوهم لهم وفي ترويج الأغاليط وتمويه الحقائق، والعزف على أوتار مشاعر الحماس للتغيير لدى كل الطامحين من العمال لغد أفضل ومستقبل مشرق، لا بد من كنس رموز الانتهازية والوصولية وكل المستفيدين من سلة الريع النقابي والسياسي.

لا يمكن أن نختلف حول جدوى الانضواء تحت غطاء نقابي وحول أهمية ومركزية الفعل النقابي في حياة الشغيلة المغربية عامة والشغيلة التعليمية خاصة، في سياق انتزاع الحقوق الأساسية وتحصين المكتسبات التي ضحى من أجلها المناضلون الشرفاء الأحرار بحياتهم وحرياتهم، لكن لا مناص من التحرك في اتجاه تحصين العمل النقابي من الميوعة والترهل والتلاشي التي صارت صفات تلازمه منذ أن تخلت القيادات عن القواعد وصار منطق الربح والخسارة هو المحرك الأساسي لديها من وراء أي حوار اجتماعي مع الحكومة ضاربة بعرض الحائط آمال وطموحات الملايين من جماهير العمال التواقين إلى تحقيق الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية في ظل وطن يتسع للجميع.

الرياضة في المغرب بين التطبيل المخزني وواقع حال الممارسة الرياضية

تميزت نهائيات كأس العالم الأخيرة بقطر بإنجاز كبير للمنتخب الوطني بوصوله إلى المربع الذهبي في هذه المنافسة، ومنذ التأهل لثمن النهاية تحركت آلة التطبيل المخزنية بمختلف مكوناتها الدعائية للادعاء أنه إنجاز للسياسات المخزنية في المجال الرياضي، وخصصت ساعات بث طويلة وصفحات عديدة لهذا التطبيل. وفي سبيل قراءة موضوعية لواقع الرياضة باعتبارها حقا أساسيا لكل إنسان، واعتبار السلطات العمومية مسؤولة على توفر هذا الحق وتمتع كل فرد به، عدنا في الجريدة لتخصيص ملف العدد من خلال مقاربة مغايرة تقابل بين الإنجاز الرياضي المحقق في المونديال ومدى توفير شروط تمتع المغاربة بالحق في النشاط البدني وفي الرياضة. وباعتبار فئة الشباب الفئة العمرية الأكثر اهتماها بالرياضة متابعة وممارسة، فقد وضعنا ملف هذا العدد بين ثلة من شبابنا المناضل في كل الواجهات، لإنجاز الملف، فأثمر لنا العمل الشبابي ملفا متكاملا في محاوره، ومقالات غنية بمعطياتها، تتصف بمنهجية صارمة ،بعيدة عن الانطباعية ،باعتماد الأرقام ،حتى الرسمية منها ، و الرجوع إلى المصادر الأصلية التي تؤكد الرأي والموقف. ويضم الملف ثلاثة محاور، يستقرئ الأول واقع حال واقع حال الرياضة في البلاد والسياسات الرياضية، والثاني يبرز حدود الإنجاز الرياضي الوطني وركوب المخزن على بعض محطات هدا الإنجاز، ويطرح المقال الثالث تصورات لسياسات بديلة لتعميم حقيقي للحق في الرياضة. ودعمنا الملف باستضافة أحد الشباب الذي أغناه بإجاباته عن الإشكاليات الرياضية المطروحة.

نوجه شكرنا لشبابنا المناضل، ونعبر له عن بالغ تقديرنا لهذا العمل الذي يمثل جزء من إنجازاته النضالية.

الرياضة في المغرب بين السياسات العمومية والتسييس

جمال أجبرا

سنحاول من خلال هذا المقال مقاربة سياسة الدولة في الرياضة من خلال استقراء بعض المعطيات الرسمية، لمحاولة الوقوف على طبيعتها السياسية، واستجلاء الدوافع الكامنة وراء المخططات والخطط والبرامج الحكومية المتصلة بالقطاع، آملين وضع المنجزات المحققة في بعض الرياضات الشعبية على المستوى الوطني والقاري والدولي، التي توجت بالإنجاز الكبير للمنتخب الوطني في كأس العالم الأخيرة بقطر، في إطارها العام لبناء تصور حول خلفياتها، وكيف يتم استثمارها وتسويقها، مقابل التهميش والتراجع الملحوظين في السواد الأعظم من المجالات الرياضية الأخرى، في غياب سياسات عمومية حقيقية تضع الرياضة في صلب تنمية الفرد والمجتمع، وفشل ما سميت "الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020"، بعد إهمالها من طرف الوزارة الوصية والحكومات المتعاقبة.

أهم المؤشرات الرسمية التي تفيد في استقراء واقع حال الرياضة في البلاد والسياسات الرياضية في السنوات الأخيرة هو تشخيص أجري سنة 2008، وقف على واقع مزر للممارسة الرياضية (مغربي واحد من أصل 6 يمارسونَ الرياضة بكيفية منتظمة)، مع تدني عدد الرياضيين المجَازين (أقل من 1 في المائة من المغاربة حاصلون على رخصة رياضية)؛ وذلك في ظل التراجع المستمر لنتائج الرياضيين المغاربة على المستوى العالمي، ما دفع إلى تنظيم المناظرة الوطنية الثانية للرياضة، بعد مرور أكثر من أربعة عقود على تنظيم المناظرة الأولى 1965، ليتمخض عنها اعتماد ما سميت "الإستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020؛ وذلك وفق دراسة للسياسة الرياضية صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أواخر سنة 2019، بإحالة صادرة عن مجلس المستشارين.

أما قبل تاريخ التشخيص المذكور فيكفي ذكر مؤشرين وقف عليهما المجلس ذاته لتبيان حجم حضور الرياضة في الأجندات الحكومية المغربية، إذ أورد أن تحليل التصريحات الحكومية للوزراء الأولين المتعاقبين منذ الاستقلال الشكلي إلى غاية سنة 1981 يكشف غياب أي إشارة صريحة إلى قطاع الرياضة؛ فيما لم تر النور المشاريع الواردة في المخططات الاقتصادية والاجتماعية التي تّم وضعها بين سنتي 1958 و2004 في القطاع، وظلت تؤجل في كل مرة.

كما وقفت المؤسسة الرسمية ذاتها في دراستها المذكورة على أن "الإستراتيجية الوطنية"، التي جاءت للإجابة عن الإشكالات المرصودة، "لم يُمكِّن تنزيلها من بلوغ الأهداف المسطرة، كما أن الرياضة لا تحتل حتى الآن المكانة الجديرة بها في إطار السياسة التنموية للبلاد"، مسلطة الضوء على العديد من العوامل التي حالت دون أجرأتها، ومنها أنه "لم يتم تنزيلها في شكل سياسة عمومية حقيقية، ولم يتم إرساء آليات تضمن الإشراف عليها بكيفية فعالة"، كما أن الإطار القانوني والتنظيمي "واجه صعوبات جمّة على مستوى التطبيق، لاسيما القانون رقم 09.30 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة؛ وعلاوة على ذلك فإن الموارد البشرية والمالية التي تمت تعبئتها كانت غير كافية بالمقارنة مع حجم التحديات التي يتعين رفعها".

يتبين إذن، بشهادة المؤسسة البحثية الرسمية المذكورة، أن الرياضة بأهدافها النبيلة ودورها العظيم في تنمية الفرد والمجتمع بشكل عام، مع مساهمتها الأساسية في

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا تحضر في المخططات "التنموية" وفي السياسات العمومية والقطاعية لدولتنا المخزنية إلا بشكل ضعيف ومحتشم لا يلبي الطموحات، ولا يستجيب للرياضة كحق شعبي تضمنه المواثيق الدولية، وورد ذكره في الدستور الممنوح؛ وذلك رغم بريق المنجزات الدولية والقارية الكبيرة التي حققتها بعض الرياضات، وخاصة كرة القدم مع الإنجاز التاريخي في كأس العالم الأخيرة، مع التطور في البنية التحتية، الكروية خصوصا، ما يتم التسويق له في الإعلام الرسمي على أنه تقدم مبهر يأتي "كثمرة لتوجهات القصر الإستراتيجية والمتسمة بالحكمة وبعد النظر لتطوير الرياضة في المملكة".

ولتوضيح الفكرة أكثر أقول إن الضعف الكبير الذي وقف عليه التقييم السابق لسياسة الدولة في الرياضة، والذي ينعكس على واقع الممارسة الرياضية في البلاد، وبالتالي هضم حق الشعب في الرياضة، يكشف الخلفية السياسية لاستثمار المخزن في بعض الرياضات الشعبية، وخاصة كرة القدم، من خلال ضخ الأموال وتشييد البنى التحتية وإطلاق أكاديمية محمد السادس لكرة القدم، وهي سياسة لصقل الواجهة، تراهن على تصويب الدعاية السياسية في اتجاه أوسع الجماهير الشعبية.

الرياضة بين الحق و"الدعم والتيسير"

ينظر الميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة إلى ممارسة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة كـ"حق أساسي لكل إنسان"، "لما تنطوي عليه من فوائد عديدة على الفرد وعلى الجماعة، على مستوى نقل القيم وتوطيد أواصر التماسك الاجتماعي وتعزيز التنمية البشرية".

كما يشدد الميثاق ذاته على المسؤولية الملقاة على عاتق السلطات العمومية في العمل، بشراكة مع جميع الفاعلين المعنيين، على بلورة رؤى إستراتيجية وطنية مستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الأخذ بعن الاعتبار متطلبات حماية حقوق الأفراد، حسب الوارد في دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إلا أن دستور الدولة المغربية ينص في المادة الـ26 من على التالي: "تدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة؛ كما تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة"؛ ما يومئ إلى تنصل الدولة من اعتبار الرياضة والتربية البدنية، على غرار كافة الخدمات العمومية، حقا عليها توفيره للمواطنين. وهذا وما يتضح أيضا في الفصل 31، الذي يكشف تحول الدولة من ضامنة لمجموعة من الحقوق إلى ميسرة لأسباب الاستفادة منها، ومنها الحق في التربية البدنية، إذ جاء في بدايته التعبير التالي: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في:.....".

خلاصة القول أننا مازلنا في المغرب بعيدين عن سن سياسات عامة وعمومية وقطاعية ديمقراطية وشعبية تبلي الحاجات الأساسية للمواطنين في المجال الرياضي، على غرار الكثير من المجالات؛ والمانع من ذلك هو الطبيعة اللاشعبية اللاديمقراطية للنظام المخزني، واختياراته النيوليبرالية التبعية القائمة على تسليع الخدمات العمومية، والانصياع للدوائر المالية الإمبريالية.●

المخزن وهواية الركوب على الإنجازات

عصام بنكروم

شكل الإنجاز الذي حققه المنتخب الوطني بالوصول إلى المركز الرابع بمونديال قطر الأخير، إنجازا مهما للكرة المغربية، باعتباره أول منتخب على مستوى القارة الإفريقية والمنطقة العربية والمغاربية الذي يصل إلى مرتبة مماثلة.

لكن بعد هذا الإنجاز، سارعت كل مكونات المخزن، وعلى رأسها جامعة الكرة والإعلام المخزني، للحديث عن هذا الحدث باعتباره ثمرة لرؤية سياسية "ملكية" واضحة و"مشاريع" رياضية بدأت تُعطي أكلها.

وهم أكاديمية محمد السادس لكرة القدم

لطالما انطلقت ماكينة التطبيل لتنسب بعض النجاحات المعزولة إلى مجموعة من البرامج والخطط الفاشلة أو ذات المردود المحدود، بحثا عن أي نجاح كيفما كان، وكذا من أجل تبرير الأموال العمومية التي يتم صرفها دون حسيب أو رقيب.

وكان مسار المنتخب الوطني في مونديال قطر مناسبة للترويج لنجاح مشروع أكاديمية محمد السادس لكرة القدم، نظرا لتواجد أربعة لاعبين بالمنتخب من خريجي الأكاديمية بلائحة المنتخب الوطني، ثلاثة منهم فقط لعبوا كرسميين.

لقد كلفت هذه المنشأة الرياضية، التي تم تأسيسها سنة 2009 على مساحة 14 هكتار بغابة المعمورة، بحوالي 15 مليون دولار. وكان الهدف منها تقديم تكوين احترافي لفئتي الشباب والفتيان من خلال عمليات انتقاء على المستوى الوطني لأحسن العناصر الشابة التي تمارس على مستوى أكاديميات تكوين الفرق أو الجمعيات الرياضية، والتي لا تتجاوز طاقتها الاستيعابية 90 لاعبا في السنة.

وبالرغم من أن تكوين أجيال من لاعبي كرة القدم يحتاج إلى سنوات طويلة داخل أكاديميات الفرق، لتشكيل منتخبات قوية قادرة على المنافسة على الألقاب، والذي يمكن أن يبرر به المسؤولون المردود المحدود للأكاديمية طيلة 13 سنة من وجودها، إلا أنها تبقى كلمة حق أريد بها باطل، باعتبار أن المنشأة تسهر على تكوين فئتي الفتيان والشبان بالأساس، فهذا يعني أن مدة التكوين لا يمكن أن تتجاوز 7 سنوات كحد أقصى، مما يعني أن تكوين الأفواج الأولى من اللاعبين القادرين على الالتحاق بالفرق الوطنية لفئة الكبار أو الاحتراف بالخارج لا يستلزم أكثر من أربع أو خمس سنوات بالنسبة للأفواج الأولى الملتحقة بالأكاديمية.

لكن نتائج هذه الأكاديمية بقيت محدودة، سواء من حيث العدد أو جودة اللاعبين، ويظهر هذا جليا في النتائج التي حققتها منتخبات الفئات الصغرى على مدى 15 سنة الماضية، والتي تبقى أغلبها دون المستوى على المستوى القاري والدولي، مقارنة بدول لا تملك حتى ربع الإمكانيات التي يتوفر عليها المغرب، إضافة إلى النتائج السلبية التي راكمها المنتخب الأول في كأس إفريقيا منذ 2017 على الأقل، والخروج من دور المجموعات من كأس العالم سنة 2018، أي بعد 8 سنوات من تأسيس الأكاديمية.

أولمبياد طوكيو 2020.. تعميق الفشل

بالرغم من أن الأضواء تبقى مسلطة بشكل أساسي على رياضة كرة القدم باعتبارها اللعبة الأكثر شعبية بالمغرب، إلا أن فشل المنظومة الرياضية برمتها كان واضحا بشكل أكبر خلال أولمبياد طوكيو 2020، والذي لم يتحصل فيها المغرب إلا على ميدالية ذهبية يتيمة، انتزعها سفيان البقالي في منافسة 3000 متر حواجز.

وبالرغم من هذه الحصيلة الكارثية، سارعت الدولة مرة أخرى، وخصوصا جامعة ألعاب القوى، إلى الركوب على هذا الإنجاز الفردي، واعتباره نجاحا لها ولسياستها ورئيسها أحيزون، الذي لا علاقة له بالرياضة لا من قريب ولا من بعيد.

بعد هذا الفشل الذريع للرياضة المغربية في هذه المنافسة، والذي كان من المفترض أن يخلق رجة كبيرة، ويضع الجامعات الرياضية ومسؤوليها أمام المحاسبة حول تدبيرها لهذه المؤسسات ومآل الأموال العمومية التي يتم صرفها، عقدت الجامعات جموعاتها العامة وجددت الثقة في مسؤولين استمروا على رأسها على مدى العشرات من السنوات، دون أي حصيلة تذكر، كما لو أن شيئا لم يكن. فمن يحاسب المذنب إذا كان الجميع طرفا في الجريمة؟

الأسباب متعددة والأصل واحد

لا يتسع المجال للحديث عن كافة الإنجازات الظرفية التي عرفتها الرياضة المغربي في كافة المجالات، والتي كانت تضحيات الرياضيين الخاصة أو بعض الأطر المشرفة السبب الرئيسي في هذه النجاحات، كحالة بعض أبطال رياضة الجري أو الملاكمة، دون أن ننسى النتائج الرائعة التي حققها الرياضيون في أولمبياد الأشخاص في وضعية إعاقة بإمكانيات شبه منعدمة.

لكن يبقى المشكل الأساسي هو عدم تمكن المغرب من وضع سياسة رياضية ناجعة ومتكاملة تجعل من رياضييه رقما قارا في بعض الرياضات، خصوصا تلك التي حقق فيها الرياضيون المغاربة إنجازات مهمة. فلم يعد التعذر بقلة الموارد المالية لجامعات الرياضية حجة كافية لتبرير الفشل المتكرر.

يمكن للقارئ أن يعتبر ربط فشل الرياضة المغربية بمشكل الديمقراطية بالبلاد إسقاطا تعسفيا، باعتبار أن تدبير مثل هذه القطاعات يرتبط أكثر بمسؤوليات فردية وإمكانيات تقنية ومادية. لكن النظر بإيجاز إلى كيفية تدبير القطاعات الرياضية من طرف المسؤولين عنها، وتعاطيهم مع الرياضيين بمنطق السلطة وتدبير "الضيعة"، إضافة إلى غياب المراقبة المالية لطريقة تدبير الميزانيات ومن يستفيد فعلا منها، والغياب التام للمراقبة المالية والإدارية المستقلة واستشراء الفساد في كل نواحي الرياضة المغربية سواء كانت على مستوى الجامعات أو العصب أو الأندية والاستغلال السياسي لها.

كل هذه الجوانب ليست إلا انعكاسا لنموذج وعقلية تدبير مخزنية مبنية على المحسوبية والاستغلال السياسي لكافة المجالات بما يخدم المتنفذين والمحسوبين عليهم، دون إيلاء أي اهتمام لمصالح الشعب، وعلى رأسه مصالح الطبقات الشعبية.

إن الرقي بالرياضة المغربية لا يمكن أن يمر إلا عبر سياسات جدية، مبنية على تدبير وتصور قاعدي، يأخذ بعين الاعتبار كافة المتدخلين، بما يراعي مصالح الشباب المغربي إناثا وذكورا، ويجعل من الرياضة رافعة لبناء أجيال متشبعة بثقافة الانضباط والمثابرة. وكذا من خلال تدبير ديمقراطي للقطاعات وجعل المحاسبة مبدأ أساسيا في العلاقة مع المسؤولين.

بدون هذه الشروط الأساسية، لا يمكن للرياضة المغربية إلا أن تعتمد على إنجازات ظرفية، أكانت جماعية أم فردية، واستمرار ضياع طاقات شابة عديدة بإمكانها ومن حقها تحقيق أعلى النتيجة الممكنة.

إن الرقي بالرياضة المغربية لا يمكن أن يمر إلا عبر سياسات جدية، مبنية على تدبير وتصور قاعدي، يأخذ بعين الاعتبار كافة المتدخلين، بما يراعي مصالح الشباب المغربي إناثا وذكورا، ويجعل من الرياضة رافعة لبناء أجيال متشبعة بثقافة الانضباط والمثابرة. وكذا من خلال تدبير ديمقراطي للقطاعات وجعل المحاسبة مبدأ أساسيا في العلاقة مع المسؤولين.

السياسات الرياضية البديلة لتعميم الحق في الرياضة

حمزة شافعي

تعد علاقة السياسة بالرياضة من الإشكالات المركزية المطروحة في المجتمع سواء على المستوى العلمي أو على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولا سيما في حقل كرة القدم نظرا لكون هذه الرياضة تعرف جمهورا واسعا ،عالميا، وأيضا حقلا مربحا ،اقتصاديا.

في هذا السياق أصبح رجال السياسة في السنوات الأخيرة يفرضون هيمنة قوية في تدبير وإدارة الأجهزة المسيرة للفرق الرياضية. نظرا لما يعرفه هذا الحقل من فساد وريع في استغلال المناصب السياسية واستغلال الرياضة كحقل خصب لممارسة نشاطاتهم وتبادل المصالح الاقتصادية والسياسية. وهذا ما يتجلى في الواقع الرياضي في المغرب نتاجا للسياسة المدبرة في هذا الحقل. وبالتالي يمكن طرح مجموعة من الإشكالات من أجل تفكيك العلاقة بين السياسة والرياضة. فما هي العلاقة الجدلية التي تربط السياسة بالحقل الرياضي؟ وكيف تتم هذه العملية من داخل نظام مؤسساتي؟ وما هي السياسات البديلة المطروحة لتعميم الحق في الرياضة؟

إن التغير الذي عرفه المجتمع المغربي في السنين الأخيرة في العديد من القطاعات الحيوية بشكل عام والرياضة بشكل خاص، ولا سيما بعد انتفاضة 20 فبراير جعل من القوى السياسية المخزنية تستهدف هذا الحقل الرياضي نظرا لكونه ميدانا خصبا وأحد أكثر الحقول قدرة على الحشد والتجميع، والضبط السياسي والرقابة الاجتماعية، بما لها من قدرة على إخفاء الصراعات السياسية والاجتماعية. وكما يقول عالم الاجتماع الفرنسي "لوي ألتوسير"، أصبحت بمثابة "جهاز الدولة الإيديولوجي الفعال". أيضا نظرا لكونه حقلا خصبا للفساد والريع الرياضي للاستفادة من العديد من الصفقات المدرة للربح بدون أي مراقبة أو محاسبة.

لقد شكل الربيع الديمقراطي نقطة تحول على مستوى الوعي السياسي عند الجماهير الشعبية، وأيضا على مستوى السياسة المخزنية المستبدة التي عمقت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المغربي، مما أدى إلى العزوف السياسي وفقدان الثقة في كل أجهزة الدولة وأحزابها، وبالتالي ظهور ثقافة فرعية مضادة كحركة الألتراس التي تشكل قوى مناهضة للفساد والريع في الحقل الرياضي وحركات اجتماعية أخرى في الحقل السياسي. مما جعل البنية التقليدية للأحزاب السياسية لم تعد كافية في إقناع عموم الجماهير بمشاريعها ولا سيما فئة الشباب، وبالتالي هذا ما جعل العديد من القوى السياسية تخترق حقل الرياضة وكرة القدم في محاولة منها ضم هذه الفئة العريضة من المجتمع واستغلال جهاز الرياضة في المصالح السياسية باعتباره شكلا من أشكال البنية الحديثة عبر اختراق مكاتب تسيير الفرق الرياضية واستمالة الجماهير المشجعة لها وتعبئتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ومن هنا فإن الرياضة تشكل موضوع أساسي للسياسات العمومية والبرامج المبنية على قاعدة التنافس وحقلا للتقاطب والتمايز السياسي، مما يجعل العلاقة الجدلية التي تربط حقل السياسة بحقل الرياضة علاقة تنافس بين الأحزاب السياسية ورجال الأعمال في الاستثمار والربح الاقتصادي والسياسي. إن هذه العلاقة ليست جديدة في المجتمع فقد بدأت منذ الاستعمار الفرنسي بحيث كانت بعض الفرق الرياضية تعبر عن مقاومتها بالرياضة نظرا لما تعرفه كرة القدم من قيم نبيلة، لكن سرعان ما تحولت هذه اللعبة الخاطفة لعقول فئة واسعة من الجماهير إلى مجالا للاستغلال الاقتصادي لكونه قطاعا مدرا للربح والاستغلال السياسي في محاولة منها لكسب تعاطف الجماهير الكروية وحركة الألتراس خاصة ومحاولة احتوائها باعتبارها حركة اجتماعية مقاومة ومتشبثة بالمبادئ المتعارف عليها داخل هذه الحركة. لكنها بالرغم من ذلك لم تستطع اختراق العديد من حركات الألتراس بل أصبحت هذه الأخيرة في السنين التالية تنتج خطابا احتجاجيا على الفساد الرياضي وتفضح العديد من الممارسات الغير مشروعة من خلال شعاراتها وأهازيجها وكتاباتها التي ترفعا في الملاعب الكروية والشوارع العامة، في مقابل هذا تواجه حركات الألتراس بالتضييق والقمع المخزني.

إن الواقع الذي يعرفه حقل الرياضة في المغرب من هشاشة وفساد بين الفاعلين من داخله باعتباره حقلا استثماريا قويا ومدرا للربح عبر استغلال مكاتب الفرق من أجل الاستثمار في الصفقات الرياضية، من خلال العلاقات التي تربط بين السياسيين مع بعضهم ورجال الأعمال والذي يحكمها طابع المصالح الشخصية بينهم وليس من أجل المصلحة العامة لهذا الحقل والقواعد العامة التي تحكمه.

يمكن الحديث أيضا عن فشل السياسة العمومية في تدبير حقل الرياضة من خلال نقص الأطر الرياضية النزيهة التي يمكن أن تساهم في تطور المجال الرياضي باعتباره مدخلا للتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي، أيضا في تفويض ملاعب القرب للمؤسسات الخصوصية وبالتالي الضرب في مجانية الحق في الرياضة كحق من حقوق الإنسان، دون مراعاة للجماهير الشعبية في مزاولتها لهذا الحق الطبيعي وعدم قدرتها في الولوج لملاعب القرب ومزاولتها للرياضة بشكل طبيعي.

بناء على ما سبق، وانطلاقا من القانون الجدلي فإن كل شيء مترابط في علاقة جدلية يحكمها الصراع، وهذا ما ينطبق على كافة الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية أيضا. وبالتالي لتغيير هذا الواقع المترهل في حقل الرياضة مرتبط بتغيير الحقول الأخرى أيضا وخاصة البنية المخزنية المتحكمة في جل الحقول.

ومن أجل تغيير السياسة الرياضة في تعميم الحق في الرياضة وجب النضال من أجل انتزاع الحق في الرياضة باعتباره حقا من حقوق الإنسان وذلك عبر العديد من المداخل أهمها المدخل الحقوقي، وطبقا للدساتير والقوانين الدولية فمن حق جميع المواطنين والمواطنات الحق في الرياضة، وبالتالي لتغيير هذا الواقع المرير في حقل الرياضي ولبلورة سياسة بديلة في هذا القطاع يمكن الانطلاق من المداخل التالية:

- مناهضة الفساد والريع الذي ينخر الجسم الرياضي عبر استقلال الحقل الرياضي عن الحقل السياسي في استغلال مراكز السلطة في اتخاد القرارات ذات الطبيعة البيروقراطية.
- النضال من أجل المدرسة الرياضية التي لطالما كانت تنتج أبطالا سواء على المستوى الوطني أو العالمي وذلك من عموم الشعب، باعتبارها مدرسة شعبية تضم الجماهير الشعبية.
- النضال والانخراط إلى جانب حركات الألتراس باعتبارها هي المعبر الحقيقي والصامد في الدفاع عن الرياضة ومناهضتها لجميع أشكال الريع والفساد الرياضي والسياسي.
- إشراك حركات الألتراس في مكاتب التسيير ومراكز القرار في الفرق الرياضية.
- تحقيق المطالب التي ترفعها حركات الألتراس باعتبار هذه المطالب بمثابة سياسة بديلة في الحقل الرياضي والتي تدافع عنها بطرق مختلفة ومبدعة.
- رفع التضييق والمنع الذي تتعرض له حركات الألتراس من طرف الأجهزة البوليسية.
- تشكيل تحالف بين حركات الألتراس والحركات الشبابية الأخرى والمجتمع المدني من أجل بلورة مشروع ميداني والنضال من أجله.
- وضع آليات المراقبة من داخل أجهزة التسيير للفرق، ومحاسبة كل من كان مسؤولا عن الفساد الذي يؤدي إلى تخريب الحقل الرياضي.

25-01-2023

إن التغير الذي عرفه المجتمع المغربي في السنين الأخيرة في العديد من القطاعات الحيوية بشكل عام والرياضة بشكل خاص، ولا سيما بعد انتفاضة 20 فبراير جعل من القوى السياسية المخزنية تستهدف هذا الحقل الرياضي نظرا لكونه ميدانا خصبا وأحد أكثر الحقول قدرة على الحشد والتجميع، والضبط السياسي والرقابة الاجتماعية، بما لها من قدرة على إخفاء الصراعات السياسية والاجتماعية.

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

استهداف السودان: قتلة ولصوص

دأبت الحكومات الصهيونية المتعاقبة على العمل لأجل إحداث خروقات في جدار المقاطعة العربية لها، ولعقود عدة لم يكن القادة الصهاينة؛ يدخرون جهدًا لالتقاط صورة مع مراهق مختل، أو مثقف لا يعرفه أهل مدينته، أو رياضي فاشل، من العالم العربي، فقط ليثبت الصهاينة لأنفسهم أنّ وجودهم قد يكون مقبولًا ذات يوم في هذه المنطقة من العالم، أو أنّ علاقتهم بمحيطهم قد تكون طبيعية في يوم من الأيام.

مع الخروقات التي حققها الصهاينة في الموقف العربي الرسمي ووصولهم لتوقيع اتفاقيات مثل كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة والاتفاقات الإبراهيمية، من المؤكد أنّ الصهاينة تطلعوا لما هو أكثر بكثير، ولكنهم أيضًا تلمسوا الحدود التي قد يصل لها التطبيع، ومن المعقول التفكير أنّ تحالف عدد من النظم العربية بشكل معلن مع الكيان الصهيوني، ربما كان يفوق حتى أحلام الصهاينة أنفسهم في ذلك الوقت.

ما نشهده منذ سنوات من اتجاه للشراكة المعلنة بين مجموعة من النظم العربية والكيان الصهيوني، بالتأكيد يلبي أهداف الصهاينة بشأن تطويع هذه النظم واخضاع الأمن القومي العربي للهيمنة الصهيونية، بل وتسخير جغرافية هذه الدول للعدوان على شعوب المنطقة، لكن أيضًا يبدو أن مسار التطبيع؛ يسير فقط ضمن الحدود التي يرسمها الصهاينة، حيث يدرك قادة العدو أنّ بإمكانهم دفع عبد الفتاح البرهان ومن

هم على شاكلته للرقص على يديه إرضاءً لهم متى شاءوا طالما أنّ ذلك يحفظ كرسيه، ولكنهم أيضًا يدركون أنّ اتفاقهم مع البرهان يماثل قدرة أي قوة استعمارية على تسخير وكيل محلي يعمل لحسابها ضد مصالح شعبه، لن يصل أبدًا لتطويع الشعب السودان ي لخدمة المصالح الصهيونية، أو نبذ عروبتهم وهويتهم الرافضة للاستعمار.

إن الصهاينة يضبطون مسار التطبيع ضمن نطاق معين، ليس بإمكان حكام العرب المطبعين أنّ يرسلوا رجال أمنهم لبيع خدمات الحراسة والرقابة والتجسس الأمني على بيوت المستوطنين لمصلحة رؤساء الحكومة الصهيونية، ولن تتجاوز أي شراكة أمنية بين الطرفين الإطار المتبع، حيث يفتح الحكام العرب أبواب قصورهم وبيوت مواطنيهم، بل وثكنات جيوشهم أمام برامج وأنظمة الرقابة التقنية الأمنية الصهيونية، وتستباح مياهنا الإقليمية من قبل سفن العدو الحربية، لتمارس دور الحراسة المتقدمة للكيان الصهيوني، والاعتداء على شعوب المنطقة وتهديد حريتها في الملاحة والتحرك.

لم يذهب الصهاينة لعبد الفتاح البرهان وعساكر السودان؛ طمعًا في مواهبهم العسكرية وحكمتهم الاستراتيجية في إدارة معارك تقسيم بلادهم وقمع شعوبهم، ولكن في إطار جهود الكيان لتقويض مقاومة شعوب المنطقة ضد الغزاة والمستعمِرين، ومسعاه للهيمنة على البحر الأحمر عسكريًا وتجاريًا. فلن تتدفق التكنولوجيا إلى السودان بفعل اتفاق التطبيع مع الكيان الصهيوني، ولن تبنى السدود لحساب السودانيين، لوقف التأثير الفتّاك للفيضانات والجفاف الذي يلتهم بالسودانيين كل عام، فقط مزيد من النهب والتجهيل والفقر هو ما سيغزو السودان على أيدي الصهاينة وشريكهم البرهان وبقية عصابته. أما الأمن المائي والاقتصادي والوطني للسودان، فلا يمكن لأحد أن يستبعد تسليمه بأكمله للصهاينة؛ فنهر النيل طالما كان مطمعًا للصهاينة في تحركاتهم الإفريقية، أو حتى في اتفاقيات تطبيعهم مع النظم العربية والإفريقية.

إن نيل مصر والسودان؛ نيل الشعوب المحرومة، وموانئ العرب والأفارقة على البحر الأحمر، ومناجم الذهب، وطريق إمداد فلسطين بالسلاح، كل هذه أهداف للصهاينة، وتطويع إرادة شعب السودان الأبي كهدف مشترك بين العدو الصهيوني ونظام البرهان، ولكن جواب العروبة سيأتي في السودان كما في كل بقعة ظن الصهاينة أنّها أصبحت موطئًا لهم، وليتذكر الصهاينة مصير اتفاقهم مع بشير الجميل، أو رصاصات سليمان خاطر، وغيره وغيره من أبطال العرب.

الانتفاضة المسلحة: تطور نوعي للصراع الفلسطيني الصهيوني

غسان أبو نجم

رغم كل ما قام به الاحتلال الصهيوني من إجراءات لحصار الضفة الغربية؛ عبر جدار الفصل العنصري الذي عزلها عن الداخل الفلسطيني و القدس وحصار المدن وقطع التواصل بينها؛ عبر نشر الحواجز العسكرية وعزل كل مدينةعن القرى المحيطة بها؛ استطاعت الأجهزة العسكرية للفصائل الفلسطينية اختراق هذا الحصار والضرب وبشكل موجع قطعان الاحتلال داخل الضفة الغربية والداخل الفلسطيني والقدس.

إن هذا التطور النوعي في المواجهة التي تخوضها طليعة شعبنا ضد الاحتلال والاتجاه نحو المواجهة الفلسطيني، بل وظهر أيضًا حالات فردية؛ قامت بعمليات نوعية ضد المحتل.

إن هذا التطور النوعي في المواجهة جاء بتقديري رد طبيعي لحالة الخذلان التي فرضها واقع الفصائل الفلسطينية التي وجدت نفسها؛ تلهث خلف جماهير شعبنا التي تجاوزتها في العديد من المواقف في القدس وجنين والداخل الفلسطيني.

إن الانتقال من حالة المواجهة الجماهيرية ضد الاحتلال من شكل الإضراب والتظاهر إلى حالة الانتفاضة المسلحة؛ يضع الثورة

المسلحة، فرضتها جملة من المتغيرات أهمها:

أولًا: إدراك شعبنا لعبثية المفاوضات والحلول السياسية التي خاضها اليمين الفلسطيني، والتي أدت إلى المزيد من التنازلات المجانية وتغول الاحتلال وتوسع الاستيطان والمزيد من القمع والقتل والاقتحامات.

ثانيًا: فقدان الثقة بالسلطة الفلسطينية، التي انتقلتَ من الخندق الفلسطيني إلى سلطة ريعية ووكيل وشريك أمني للاحتلال وسلطة قمع لكل ما هو وطني. لقد أدرك شعبنا أن هذا الاحتلال مصمم على البقاء ويتمدد يوميًا، على حساب أرضنا وحقوقنا التاريخية..

ثالثًا: ظهور جيل من الشباب الفلسطيني امتشق البندقية؛ جزء منهم خدم في قوات الأمن الفلسطينية، تمرد على قيادته السياسية التي خذلته في العديد من المواقف وشكل مجموعات وكتائب مسلحة لمواجهة الاحتلال (كتيبة جنين - بلاطه - عرين الأسود وغيرها)؛ أخذت على عاتقها ضرب الاحتلال في كل مكان في الوطن الفلسطينية في موقع متقدم في مواجهة الاحتلال وتحويله إلى مشروع خاسر، ويدفع فصائل العمل الوطني خطوة للأمام، في مواجهة الاحتلال، ويدفعها لتطوير برامجها وأدواتها النضالية التي تضمن دحر الاحتلال وتحقيق الانتصار؛ لا سيما أن هذه الانتفاضة المسلحة تمتلك حاضنة شعبية واسعة؛ تؤمن لها الحماية وسهولة الحركة والمواجهة مع المحتل، مما يعطيها زخمًا شعبيًا ودعمًا عسكريًا وسياسيًا، من كل قوى التحرر العربي، وخاصة محور المقاومة كما حدث في قطاع غزة، مما يعزز إمكانياتها وتطورها.

إن العملية التي جرت في القدس وقتل فيها ثمانية من المستوطنين الصهاينة؛ وضعت الاحتلال في حالة صدمة أمنية حقيقية، وأثبتت، بما لا يدع مجالًا للشك: أن الانتفاضة المسلحة تتجه نحو التصعيد الكمي والنوعي، وما جرى من رد فعل شعبي ابتهاجا بها؛ يؤكد أن ثورة شعبنا وضعت قدمها بالاتجاه الصحيح نحو تحرير فلسطين.

تونس:
الانتخابات تفتح البلاد على طور جديد من الصراع الطبقي

مرتضى العبيدي

باكتمال الدور الثاني للانتخابات التشريعية والذي جرى في التاسع والعشرين من شهر يناير، والذي مثل المرحلة الثالثة والأخيرة من خطة قيس سعيد لإنهاء حالة الاستثناء التي أعلنها يوم الخامس والعشرين من يوليوز سنة 2021، تسود البلاد حالة من الاحتقان والترقب الحذر الذي يخفي شعورا بالريبة والتوجس والخوف من المستقبل القريب والبعيد.

فهذه الانتخابات ،التي كان قيس سعيّد يسعى من ورائها إلى إضفاء شرعية ما على مشروعه، جاءت على عكس ذلك لتعلن فشل هذا المشروع نهائيا ورفضه جماهيريا من قِبَل التونسيين والتونسيات. ولعل ميزتها الوحيدة أنها مكنت تونس من تحطيم الرقم القياسي العالمي في نسبة المقاطعة التي قاربت الـ 90 بالمائة في الدور الأول كما في الثاني، بعدما كانت هذه المرتبة تحتلها دول مثل هايتي التي سجلت نسبة مشاركة بـ 17،82 % فقط في الانتخابات البرلمانية لسنة 2015، أو أفغانستان بنسبة 19 % في برلمان 2019 أو الجزائر بنسبة 23،03 % في رئاسية 2021.

وفي تعليقه على هذه النتائج، أصرّ رئيس الدولة على اعتبار ذلك نصرا له ،باعتبار أن ما رفضه الشعب برنامجه وتصوّره لنظام الحكم، بل هو النظام البرلماني خصوصا والديمقراطية التمثيلية عموما التي يريد استبدالها بنموذج "البناء القاعدي" الذي يروّج له ويبني عليه مشروعه لحكم تونس.

إن قيس سعيد الذي وصل إلى الرئاسة في انتخابات عام 2019 التي حكمها المال الفاسد، استغل نقمة الشعب على حركة النهضة، للانقلاب عليها وعلى حلفائها في البرلمان والحكومة. ولكنه لم يقم بذلك لإنقاذ البلاد وتحسين أوضاع الشعب كما ادعى وإنما لاحتكار الحكم وإنقاذ المنظومة كاملة من الانهيار.

إن كل الوقائع تؤكّد اليوم أن أوضاع البلاد ازدادت سوءا عمّا كانت عليه. لقد صفّى قيس سعيد المكاسب الديمقراطية للثورة وأرسى حكما شعبويا فرديا مطلقا، هو الآن بصدد استكمال فصوله عبر تنصيب مثل هذا البرلمان الفاقد للشرعية والمشروعية ولأي صلاحيات حقيقية، التشريعية منها والرقابية. يأتي ذلك بعد إلغاء مختلف الهيئات الرقابية وتفكيك السلطة القضائية واعتبارها مجرد وظيفة والتضييق على حرية الإعلام وملاحقة الخصوم السياسيين باستخدام القضاء العسكري.

وفي نفس الوقت الذي أعلنت فيه هيئة سعيّد للانتخابات نتائج الدور الثاني، أعلنت وكالة موديز للترقيم عن التخفيض في الترقيم السيادي لتونس بما يجعلها على شفا حفرة من الانهيار الشامل، وينبئ بأيام عصيبة في انتظار الطبقات والفئات الشعبية في تونس.

لكن نظرا لحالة الضبابية التي تسود المشهد السياسي والتعطّل شبه الكلي للمؤسسات الرسمية منها والمجتمعية، وأمام تعنت رئيس الدولة وإصراره على المضيّ قدما في تطبيق برنامج صاغه بمفرده، فإن البلاد تبدو مقبلة على سيناريوهات مخيفة وغير مطمئنة. إلا أن ذلك لا يعني البتة الاستكانة والقبول بالأمر الواقع.

فالسؤال الذي بات يتردد يوميا على ألسن غالبية التونسيات والتونسيين المتضررين من الأزمة الخانقة التي تطول كافة مجالات حياتهم: إلى أين تسير البلاد، وهل من حل لإنقاذها قبل فوات الأوان؟ وهو ما يطرح على القوى الثورية خصوصا والتقدمية عموما الاجتهاد في صياغة وتقديم بديل يوقف هذه الهرولة نحو الهاوية ويعيد لعموم التونسيين بريقا من الأمل.

إن الجواب عن هذا السؤال واضح وجليّ، وهو أن الإنقاذ ممكن وكلّما كان سريعا، كانت وطأة الكارثة أخف ونتائجها أقل خطورة وأنّ الجهة الأساسية القادرة على ذلك هو الشعب الذي أطاح بابن علي وأنجز ثورة 17 ديسمبر -2010 14 جانفي 2011. فعلى عكس ما تروج له الأبواق الرسمية وأدواتها فإن الحلول للأزمة الحالية ممكنة، وتوفير الموارد من داخل بلادنا دون الارتهان إلى صندوق النقد الدولي والخارج عامة وتدمير قوت الشعب والمنظومات الإنتاجية ممكن. لكن هذه الحلول لا يمكن أن تكون نابعة من نفس الاختيارات الاقتصادية والمالية التي ولّدت الأزمة. إن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج. كما أن تلك الحلول لا يمكن أن تكون من إنجاز من أوصلوا البلاد بخياراتهم إلى الكارثة.

لذلك فإنه من أوكد واجبات القوى الثورية العمل على لف الشعب حول مثل هذا البرنامج، لأنه يمثل القوة الوحيدة القادرة على إسقاط نظام الاستبداد والفساد والعمالة وهو القوة الوحيدة القادرة، حين تكون مسلحة بالوعي والتنظيم، على إرساء أسس الجمهورية الديمقراطية التي تمثل حقا إرادته والتي يحقق في إطارها تحرره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وما من شك في أن الطريق نحو تحقيق هذا الهدف يمر عبر خوض معارك يومية مباشرة في كل الواجهات من أجل المراكمة وبلوغ التعبئة الضرورية لإسقاط الانقلاب ومنظومة الاستبداد والاستغلال والفساد والعمالة.

من أوكد واجبات القوى الثورية العمل على لف الشعب حول مثل هذا البرنامج، لأنه يمثل القوة الوحيدة القادرة على إسقاط نظام الاستبداد والفساد والعمالة وهو القوة الوحيدة القادرة، حين تكون مسلحة بالوعي والتنظيم، على إرساء أسس الجمهورية الديمقراطية التي تمثل حقا إرادته والتي يحقق في إطارها تحرره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وما من شك في أن الطريق نحو تحقيق هذا الهدف يمر عبر خوض معارك يومية مباشرة في كل الواجهات من أجل المراكمة وبلوغ التعبئة الضرورية لإسقاط الانقلاب ومنظومة الاستبداد والاستغلال والفساد والعمالة.

تتمة: الوضع الاقليمي العربي والافريقي

ثانيًا أفريقيا:

لا زالت الشعوب الأفريقية تناضل من اجل استكمال استقلالها السياسي والاقتصادي، بإلغاء التبعية للسوق الرأسمالي، والحفاظ على مواردها، ومن اجل الديمقراطية والعدالة، وتتعرض القارة الأفريقية لهجوم سافر وعدوانية مستمرة من قبل حكومات البلدان الرأسمالية. فتحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب ترسل الولايات المتحدة جيوشها إلى ما يزيد عن 26 بلدًا في أفريقيا، وتبني العديد من القواعد العسكرية في غرب ووسط وشرق أفريقيا. وعن طريق قوات الأفريكوم تقوم بتدريب القوات العسكرية لعدد من البلدان في النيجر ومالي وغينيا وغانا وسيراليون وكينيا ويوغندا وبورندي؛ وبهذه الطريقة تستطيع تجنيد عملاء لها في داخل جيوش هذه البلدان، وهو نفس السلوك الذي اتبعته في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية في السنوات الماضية.

• شهدت القارة الأفريقية عددًا من الانقلابات العسكرية في بلدان غرب أفريقيا وهي غينيا وبوركينا فاسو والسودان. وتمثل هذه الانقلابات تراجعًا مريعًا وانتكاسة حقيقية لمشروع الحكم الديمقراطي في هذه البلدان. وتمثل أيضًا انتهاكًا صارخًا للحقوق والحريات الوارد ة في المواثيق الدولية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ وذلك من خلال تعليق الدستور، وإعلان الطوارئ والأحكام العرفية؛ الأمر الذي يتنافى مع مبدأ سيادة حكم القانون، ومبدأ الفصل بين السلطات. ولعبت صراعات القوى الإقليمية والدولية دورًا بارزًا في هذا الخصوص، خاصة فرنسا وحلفائها من الدول الأفريقية، وروسيا عن طريق إرسال قوات مرتزقة (فاغنر) إلى بعض هذه الدول وقد ساهمت في زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة ولا يمكن استثناء النيجر وليبيا.

• هذه الأنظمة الانقلابية تعتمد في بقائها على القوى الدولية؛ وهي أنظمة خاضعة لسياسات التبعية الموروثة بعد خروج الاستعمار. وهنالك مخاوف حقيقية من اندلاع توترات اثنية وقبلية في هذه البلدان التي لا تزال مؤسساتها الوطنية تعاني من هشاشة بعد خروج الاستعمار ومن شأن ذلك أن يؤثر على الاستقرار، وعلى السلم والأمن الإقليمي في ظل ضعف مؤسسات الاتحاد الأفريقي التي تنحاز دائمًا للحكام ومصالحهم بدلًا عن الانحياز لشعوب القارة التي تعاني من الحروب والفساد والفقر والأمراض وغياب الديمقراطية والحكم الرشيد. ويتيح ذلك عدم احترام كرامة الإنسان، وإهدار الحقوق الدستورية، وقمع الحريات الأساسية الواردة في المواثيق والعهود الإقليمية والدولية.

• إن هشاشة وضعف الأوضاع الاجتماعية والسياسية، في بعض البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، ينعكس على الضعف العام في الحركة السياسية والأحزاب، ورغم أن هذه الأحزاب قد تحمل اسماء الديمقراطية والوطنية والتقدمية إلا انها تعتمد على النفوذ القبلي والاقطاع وشبه الاقطاع، وبالتالي تخون قضية الديمقراطية، لأنها تنحاز بهذه الدرجة أو تلك للمجموعات التي اتت بها إلى السلطة، ولا تهتم كثيرا بمعاش الناس وحقوقهم. الشيء الآخر هو ازدياد النفوذ والتواجد الأمريكي والفرنسي والروسي والصيني في تلك البلدان، والصراعات التي تدور بين هذه القوى في استغلال ثرواتها تحت مسميات مختلفة. فدور الأفريكوم، والقوات الفرنسية و(فاغنر) الروسية والشركات الصينية واضح في المواجهات والانقلابات التي تمت في غينيا ومالي وتشاد وغامبيا وأفريقيا الوسطى وبوركينافاسو.

• كما تستمر الحروب الأهلية في بعض البلدان مثل: الكنغو الديمقراطي وأفريقيا الوسطى ومالي والصومال ونيجريا، بجانب ذلك، وبعد هزيمة داعش وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، خرجت المجموعات الإرهابية من الشرق إلى ليبيا، ومنها إلى بلدان الساحل الأفريقي، حيث تشارك المجموعات القادمة مع تنظيميات القاعدة الموجودة في بلدان الساحل الأفريقي. وتتدخل فرنسا لحماية مستعمراتها السابقة، وتبني تحالفات عسكرية مع بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وإقامة قوات مشتركة، اسميًا للحرب ضد الإرهاب، وعمليًا لحماية المصالح الإمبريالية في غرب أفريقيا، وتأمين احتكار تجارة الماس والذهب واللؤلؤ والمعادن النفيسة.

• وتحاول بعض البلدان الأفريقية مثل: السنغال وغانا وتوجو وساحل العاج والكاميرون، إقامة انتخابات ديمقراطية، ولكن للضعف العام في الأحزاب السياسية، وبشكل خاص عدم وجود محسوس لأحزاب وطنية وديمقراطية تسيطر على هذه البلدان حكومات من أحزاب يمين مبنية على الانتماء القبلي، وربما تكون السنغال هي الاستثناء الوحيد؛ لتجربتها في الديمقراطية الضاربة في العمق، ولعدم تعرضها للانقلابات العسكرية التي أثرت سلبًا على عدد كبير من البلدان الأفريقية.

• بجانب ذلك؛ هناك ما يسمى بالتجارب الاقتصادية الناجحة في أثيوبيا ورواندا، حيث تسيطر على هاتين البلدين أنظمة شمولية يحكمها نظام الحزب الواحد، وتمتلئ سجونها بمعتقلي الرأي. إن ما يسمى بالنجاح الاقتصادي بعيدًا عن إطلاق الحريات السياسية، والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والمنح، والذي ينتج عنه استمرار التبعية للسوق الرأسمالي، لن يحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. والواضح أن رواندا لا زالت ترزح تحت حكم الفرد منذ نهاية الحرب الأهلية التي راح ضحيتها الألاف من المواطنين.

• في أثيوبيا ورغم الاستقرار، الذي استمر لعدة سنوات بعد سقوط نظام منقستو، إلا أن حكم تحالف الجبهات القبلية (تجراي، أمهرا، أرومو، وغيرها) تحت اسم الجبهة الثورية لشعوب أثيوبيا، استند على مصادرة الحريات، وحقوق الإنسان، ومنع حق التنظيم والتعبير للجماهير خارج إطار التنظيم الحاكم وفروعه. وتمثل أثيوبيا نموذجًا حيًا لطمس وتغييب الوعي السياسي والاجتماعي للجماهير باختزال أسباب الصراع في صراعات شعبوية عرقية، مما انحرف بحل مسألة القوميات في أثيوبيا، بعد إسقاط النظام الثيوقراطي، وعزل الإمبراطور (هيلاسلاسي) إذ توجهت القوى الحاكمة إلى نظام الحزب الواحد، وتكوين تنظيم الجبهة الثورية لشعوب أثيوبيا تنظيمًا حاكمًا تقوده نخب ادعت تمثيل شعوب أثيوبيا؛ المختلفة مدعية تحقيق المساواة بين شعوب أثيوبيا في المشاركة في الحكم دون الغوص في عمق أسباب الصراع، وحل جذور الفقر والتخلف اللذين تعاني منهما كافة شعوب أثيوبيا، والنتيجة استئثار النخب داخل التنظيم الحاكم بالموارد والثروات، ودوران الصراعات بينهم بالاستناد على شعوبهم، وبعد عدة محاولات من قبل أبي أحمد، المنتمي لقبيلة الأورمو، للإصلاح واجه نفس المشاكل التي واجهتها أنظمة مماثلة في أفريقيا حيث تفجرت الخلافات القبلية، فالصراع حول السلطة والثروة أدى إلى المواجهات العسكرية بين المركز وجبهة تحرير التجراي والذي نتج عنه الآلاف من الضحايا بين قتيل وجريح ولاجئ ويبدو أن أبي أحمد، الذي أقنع ضعاف النفوس بإشراك العسكر في سلطة الفترة الانتقالية والتفاوض في السودان، رفض مبادرة الاتحاد الأفريقي للوساطة وأصر على الحل العسكري الدموي؛ مما هدد وحدة شعوب وأقاليم أثيوبيا.

• تشهد جنوب القارة الأفريقية تحولات عديدة، فبعد الإطاحة بموغابي في زمبابوي، استمر نفس النظام الديكتاتوري تحت قيادة حزب زانو وأوصل البلاد إلى هاوية الإفلاس الاقتصادي والسياسي. ورغم المقاومة الداخلية من قبل النقابات وتكوين الحزب الشيوعي الزمبابوى، إلا أن قبضة النظام العسكرية والأمنية والتنكيل بالمعارضين والإرهاب فرضت على قادة المعارضة الخروج من زمبابوى وممارسة نشاطهم من الخارج في البلدان المجاورة، وإعادة تأكيد ألا انفصام بين الاشتراكية والديمقراطية؛ فقد تحولت الأنظمة التي ادعت تبني الاشتراكية الأفريقية، إبّان التحرر من الاستعمار، إلى أنظمة شمولية. وتحول قادة التحرر التاريخيين إلى نظام حكم فردي؛ واحتكار البيروقراطية المدنية والعسكرية الثروات والأراضي، والإبقاء على إفقار الشعوب، لغياب الديمقراطية، فلم تبَن الاشتراكية ولم تحقق الديمقراطية.

• يحتل الوضع في جنوب أفريقيا اهتمام القوى الوطنية والديمقراطية الأفريقية، فبعد انتخاب الرئيس راما فوسا توقعت الجماهير في جنوب أفريقيا تغييرًا جذريًا في سياسة الحكومة، خاصة في مجال محاربة الفساد إلا أن بقايا مؤيدي الرئيس السابق زوما داخل المؤتمر الوطني الأفريقي والحكومة حال دون تغيير جوهري في سياسة الحكومة فلا زالت البرجوازية السوداء الجديدة، مع الأغنياء من البيض، تسيطر على قمم الاقتصاد بواسطة الشركات، ولا زال المجتمع في جنوب أفريقيا منقسمًا بين الأغنياء الجدد والأغلبية الفقيرة. وانعكس هذا الفشل في إضعاف التحالف الثلاثي الذي قاد البلاد منذ انتخابات 1994 بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي والنقابات، وقد قاد الفشل في التصدي للفساد الاقتصادي والمالي والسياسي إلى خروج عشرات الكوادر من صفوف المؤتمر الوطني الأفريقي. ورغم أن شعرة معاوية لا زالت هي التي تربط بين أطراف التحالف؛ إلا أن هنالك العديد من المحاولات لإعادة النظر في كيفية استمرار هذا التحالف وتدعيمه، لكن المؤشرات، بما فيها الضعف الذي أصاب المؤتمر الوطني الأفريقي؛ بخروج كوادره والانضمام إلى صفوف المعارضة، أو الفشل في تغيير وضع الأغلبية السوداء، التي لا زالت تعيش في أطراف المدن وتعاني من البطالة، وتفشي الأمراض كل ذلك قد يقود إلى بناء تحالفات أكثر جذرية خاصة وسط النقابات، لانتزاع حقوق العاملين، خاصة عمال المناجم. بجانب ذلك يواجه ألاف الطلاب مشكلة في استمرار دراستهم الجامعية تحت ضغوط وتكلفة التعليم، فعمت إضرابات الطلاب بالجامعات ومظاهراتهم في الفترة الأخيرة، كما كان لانتشار وباء كوفيد 19- أثره في إضعاف الاقتصاد في جنوب أفريقيا وتحمل الطبقة العاملة تبعات سياسة التقشف من تخفيض العمالة أو فرض سن المعاش المبكر.●

تتمة: ندوة الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الرأي

- نطلب من المفوضية الأوروبية، بدءًا بوفدها في الرباط ، مواءمة موقفها بشكل أوثق مع الموقف الذي اتخذه البرلمان ، على النحو المطلوب في القرار ، بحيث تقل الفجوة بين الاثنين ، والإصرار على تعيين مراقبين للمحاكمات السياسية لإبداء اهتمامهم.

- الاستمرار في تزويد البرلمان بمعلومات عن سير القضايا المذكورة في رسالتهم ، على سبيل المثال حول ظروف سجنهم أو في المواعيد النهائية القانونية مثل الطعن في قضية عمر الراضي. ونطلب من البرلمان الإصرار على هذه الحالات عند مخاطبة السلطات المغربية.

- مطالبة المفوضية الأوروبية ، بدءًا بوفدها في الرباط ، بمواءمة موقفها الذي اتخذه البرلمان بشكل أكبر ، بحيث تقل الفجوة بين الاثنين ، والإصرار على أن يفوض الوفد مراقبين للمحاكمات السياسية لإبداء اهتمامهم وانها تتخذ خطوات مع السلطات المغربية وكذلك تصريحات عامة.

- جدولة الإجراءات العامة في الفترة التي تسبق الاجتماعات الثنائية بين المغرب والاتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان ، للإصرار على أن تثير الأطراف قضايا محددة. هناك مقرر واحد لهذا الربيع.

- مراقبة الفرص الأخرى في الاتحاد الأوروبي لتسليط الضوء على الوضع في المغرب ، مثل الإجراءات الأممية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان أو في الترشيحات لجوائز مثل جائزة ساخاروف.

- استخدم القرار الأوروبي للإصرار على أن برلمانات الدول الأعضاء تراقب أيضًا حالة حقوق الإنسان في المغرب ، وتذكرها بأن مواطنيها يقعون أحيانًا في مرمى النيران ، مثل الفرنسي المغربي المعطي منجب أو الفرنسي الإسباني محمد زيان.

كمنظمة دولية، تدرك هيومن رايتس ووتش أنه ليس من السهل دائمًا على النشطاء المطلعين استدعاء الضغط الخارجي علنًا من أجل حقوق الإنسان. هناك حسابات سياسية ومخاطر الانتقام. نحن ملتزمون بالعمل معكم، مع الأخذ في الاعتبار نصيحتكم وتقدير وسائلنا وتفضيلاتكم الخاصة، لتعزيز احترام أكبر لحقوق الإنسان في المغرب.

وشكرا

مداخلة ذ.فؤاد عبدالمومني:

انطلق ذ.فؤاد في مداخلته مباشرة الى مساءلة مؤسسات الدولة ومدى مصداقيتها؟ وهل تتمتع بثقة المواطنين؟ وتوقف عند مؤسسة القضاء ليصفه بأنه يعاني من انعدام الثقة وثقل البيروقراطية وتعثر سبل الانتصار، مستشهدا بالصفحة 32 من تقرير لجنة النموذج التنموي كمرجع جوهري للدولة المغربية وهو يعترف بالمشكل الجوهري مع القضاء كجزء من المشاكل الجوهرية مع باقي مؤسسات الدولة، الفاقدة للمصداقية والنزاهة، فاقدة للمسؤولية والشفافية والقابلية للمحاسبة وتحمل العقاب اذا اقتضى الأمر ذلك في اطار المسؤولية والمحاسبة.

وفي اشارة الى موقف البرلمان الأوربي، ذكر الاستاذ فؤاد بادانة قمع الصحفيين وزعماء المعارضة. وبالمطالبة بالسراح لكل ضحايا طبخ الملفات والتجسس على النشطاء والمطالبة باحترام الحقوق والحريات والحق في المحاكمة العادلة. كما أشار في الموقف الأوربي الى منع الجهات المعنية من تصدير تكنولوجيا التجسس الى المغرب. وذلك بناء على ما لوحظ من فبركة الملفات وسيناريوهات المحاكمات الصورية في حق من هم معروف عليهم/هن بانهم/هن يحرجون النظام. هذا وقد أكد المتدخل على ما يقترفه البوليس السياسي في حق المعارضين...بينما استغرب ذات المتدخل كيف تتكالب أدوات القمع وتجتهد في منهجية الترهيب، خاصة منذ 2014على الأقل حتى الآن.

وفي اشارة الى موقف البرلمان الأوربي، ذكر الاستاذ فؤاد بادانة قمع الصحفيين وزعماء المعارضة. وبالمطالبة بالسراح لكل ضحايا طبخ الملفات والتجسس على النشطاء والمطالبة باحترام الحقوق والحريات والحق في المحاكمة العادلة. كما أشار في الموقف الأوربي الى منع الجهات المعنية من تصدير تكنولوجيا التجسس الى المغرب. وذلك بناء على ما لوحظ من فبركة الملفات وسيناريوهات المحاكمات الصورية في حق من هم معروف عليهم/هن بانهم/هن يحرجون النظام.

وفي اشارة الى مؤسسة البرلمان وما يروج داخله من فرجة بئيسة بينما يصمت بالمطلق على باقي القضايا المهمة والجوهرية ليعتبره يلعب دور (كاري حنكو).

وفي نقطة أخرى تهم ما تعرفه جبهة حماة النظام بالداخل والخارج من تصدع وهزات كبيرة خاصة مع فضائح الدولة المشار اليها في تقارير ووثائق (ويكيليكس - باناما - كريس كولمان - لويكس ليكس- باناما بييرز - باندورا بيبرز...) وغيرها من الكوارث بدون أن يتحرك أي تحقيق أو محاكمات، بينما يتم الرد من طرف الدولة بأن الأمور عادية وفي اطار "القانون" .

وفي اشارة الى برنامج بيكازوس التجسسي، أشار ذ المومني الى أنه يسير بشقين: الأول للتجسس على زعماء الرأي، والثاني للتجسس على مسؤولين دوليين في دول حليفة أو حامية للنظام. هذا بالإضافة الى الملاحظة أن كل الفضائح غالبا ما تنكشف بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية، بينما ليست هناك فرص قبل ذلك بسبب الحصانات التي يتمتع بها هؤلاء. كما يتم الانتقام من بعض المعارضين والانتقام منهم بسبب مواقفهم مثلا في قضية الصحراء واستعمال خطاب تهديدي ضدهم، في الوقت الذي يتقدم المغرب باقتراح "الاستقلال الذاتي" والمطلوب اقناع الآخرين عبر التفاوض المباشر.

وفي الآفاق يذكر ذ.فؤاد بأن السيادة الوطنية تفرض:

- احترام السيادة الشعبية والاستقلال وتوازن وفعالية ونزاهة وشفافية المؤسسات.

- ضمان مصداقية الدولة في صيانة الحقوق والحريات.

- اطلاق سراح المعارضين وتحريم التجسس ضد المعارضين والتشهير بهم.

- تحريم طبخ الملفات والمحاكمات الصورية.

- ايقاف المهازل الجارية بما فيها داخل المؤسسات.

وفي الأخير أكد المتدخل على أن الحركة الحقوقية كما الهيئة ستستمر بكل امكانياتها في الداخل والخارج من أجل الفضح والتصدي، ولن تكون هذه الحركة في يد أي طرف وأن الحق سينتصر أبى من أبى وكره من كره.●

ذكريات طفولة

تاشفين الاندلسي

منذ سنوات قليلة وهو في عز مراهقته الأولى يتابع عن كثب أخبار مغادرة أقرانه من الذين انقطعوا عن الدراسة مبكرا، إلى كتامة والمناطق المجاورة للعمل في حقول الكيف وفي بعض الأحيان في أشغال شاقة أخرى،، لقد كانوا يعلنون بمثل هذه المغادرة أنهم أصبحوا رجالا أشداء لا يشق لهم غبار، وكان ذلك عن جد، لان تلك الأعمال لا يستطيع القيام بها ألا الرجال الأشداء أو البغال الجبارة . لم يكن هذا الإعلان وحده هو الباعث على هذه المغادرة المبكرة عن أحضان أسرهم الفقيرة بل أيضا حالة البؤس الشديد الذي يعانون منه، لقد كانت السنوات العجاف تطول وتمتد حتى أصبح الناس يعتقدون أن السراب ماء زلالا، والحالة هاته مطلوب من كل فرد في الأسرة أن يكون ذا نفع بشكل من الأشكال ولا يهم كثيرا عمره ولا قدرته الجسدية .

كان من هؤلاء مصطفى صديقه الحميم ذو البنية القوية، يكبره بعام واحد، لكنه خاض كثيرا في التجارب التي تؤهله لكي يعلن دخوله إلى عالم الرجال بخلاف منه حتى ذلكم الحين، كان يتصرف فعلا على هذا النحو وبافتخار شديد . كان قد انقطع عن الدراسة مبكرا، لم يكن يطيق الذهاب صباحا إلى تلك المدرسة البعيدة بالإضافة إلى مسحة من الغباوة التي كانت تطبعه والتي كانت تعرضه لعقاب المعلم الطويل القامة والصارم القسمات الذي كان يستعمل ذيل ثور مسلوخ إلا من فقرات عظامه الفولاذية ومحتفظا على شعره الطويل في طرفه الذي يلفه على يده وهو يهوي بكل قواه على ظهر التلاميذ الكسالى من طينة مصطفى، لكن كان لمصطفى رأي آخر في مواجهة هذا الوضع المخزي أمام أقرانه، فارتأى أن يلف جسده المائل للبدانة بالكثير من الثياب الثقيلة وفي بعض الأحيان كان يدس بينها الورق المقوى من جهة ظهره فلما تنزل ضربة المعلم القاسية بالذيل العظمي تكون قد استحالت بردا وسلاما وهو يبتسم أمام استغراب المعلم الذي كانت تنطلي عليه هذه الخطة من طرف مصطفى وأمثاله من الكسالى الذين غالبيتهم كانوا يحملون نفس اسمه.

بعد انقطاعه المبكر عن الدراسة دخل عالم الرعاة من بابه الواسع، صيفا يتبع قطيعه على تلال وسفوح قريته مما يجعله يختلط برعاة آخر لحظة ممن لازالت صلتهم بالمدرسة سارية، وشتاء يرحل بعيدا إلى مشاعات القبيلة بعد أن يكون والده قد أقام خيمة رثة على ضفاف احد الأودية الجافة . في هذه المرحلة من السنة يكون لباسه الوحيد عبارة عن جلباب قصير بني اللون نسج من صوف أغنامه السقيمة، لم تكن تساعد يديه في رمي الحجارة بعيدا تنبيها لزعماء قطيعه للعودة إلى جادة الصواب حين يتعلق الأمر بمحاولتهم الترامي على مزروعات الفلاحين القاسية قلوبهم إن هو سمح لهم في مسعاهم الممنوع فيضطر لإخراج يده اليمنى من فتحة الجلباب عند الصدر ليحررها وتكون جاهزة لإدماء هؤلاء الزعماء النزقين .هذا الجلباب يكون قد تمزق ابتداء من إليتيه بفعل الجلوس طول النهار على الحجر الخشن والمسنن في بعض الأحيان فيظهر من الخلف وكأن مؤخرته لها عينين ذات نظارتين لينتهي في آخر موسم الترحال عبارة عن ألياف صوفية مربوطة بالخيط الذي خيطت به أول الأمر . إن ما يلفت نظر أصدقائه بعد عودته من المشاع القبلي هو أطواره الغريبة وقاموسه الأغرب، كل ذلك مطبوع بقسمات بلهاء لا يجدون لها تفسيرا. تظهر عليه بعض علامات البلوغ المبكر ويحكي لهم حكاياته الغريبة والتي تدور في مجملها على مغامراته الجنسية مع بنات حكم عليهن بالترحال مثله إلى تلك المشاعات،لكن ليس كل هذه الحكايات تكون صحيحة بقدر ما هي جزء من إعلانه الخروج من عالم الأطفال .

لم يستمر هذا الوضع كثيرا لينتقل إلى العمل في الحرث وباقي أشغال الفلاحة البئيسة خصوصا وان أبوه لم يكن يملك أراض لزراعتها بل كان يحرث ما فاض عن الملاكين الصغار من أراض وعرة وملتوية التي تجعل من العمل فيها شيئا واقعيا من أساطير السبي البابلي كل ذلك مقابل نصيب مهم لصاحب الأرض الأصلي .

كان جفاف الطبيعة الذي ينضاف إلى جفاف العواطف باعثا على الرحيل إلى تلك الجبال الوعرة هناك في كتامة ونواحيها حيث حقول الكيف المنتشرة بين الوديان والسفوح الشبه عمودية ليحصل في الأخير على بعض الدراهم التي يضيفها إلى مصروف عائلته بعد أن يكون قد اقتطع منها شيئا لنفسه .

كان قدوة له وهو يعاني من ضيق أسرته المادية وراودته كثيرا فكرة خوض تجربة العمل في حقول الكيف مثل مصطفى الذي اقتحم عالم الرجال مبكرا .لماذا لا يرحل هو أيضا إلى تلك الجبال الحادة قممها ويعمل في تلك الحقول التي قيل عنها أنها خارج القانون، لا شيء يجدي من البقاء في حضن الأسرة بعد أن يكون الموسم الدراسي قد انتهى ثم يساءل نفسه لماذا لا يصحب مصطفى وهو صديقه الحميم الذي طالما تحالفا ضد رعاة القبائل الأخرى وقهروهم بشراستهم البدائية وعدوانيتهم الطبيعية المنغرسة في أعماق كل الناس غير أنهم يعبرون عنها من غير تكلف وبتلقائية تنسجم ومحيطهم الشبه بدائي، فرعاة تلك المنطقة لم يبرحوا بعد ذلك الزمان الأول الذي امتلك فيه الإنسان قطيعا.

كان الضباب كثيفا ذلك الصباح الباكر مصحوبا برطوبة باردة التي ستندثر مع الخيوط الأولى لأشعة الشمس، كان يوم أحد، وهما في طريقهما إلى أقرب نقطة تصلهم بالطريق المعبدة والملتوية الواصلة إلى أعالي جبال الريف، هذه النقطة تبعد عن مدشرهما بحوالي عشرين ميلا صعودا التي سيصلونها عند الضحى والجو مشتعل بحرارة شهر غشت الحارقة، إنهما يعلمان علم اليقين أن إيجاد وسيلة نقل على تلك الطريق يخضع للحظ الذي نادرا ما يتحقق، ستصل شاحنة تجر قاطرة طويلة ويوافق سائقها على حملهما على متن القاطرة تحت الشمس الحارقة لكن لحسن الحظ لم يكن يملك خزانا كأبي الخيزران كما في رواية "رجال في الشمس"، كان الهواء الذي تصطدم به الشاحنة يرطب الجو شيئا ما وهي مسرعة عبر طريق أفعوانية نحو الأعالي،سيجدان نفسيهما بعد ثلاث ساعات وسط غابة الصنوبر الكثيفة في نقطة تسمى "باب الصم"، لا أدري لماذا سميت هكذا، ربما دلالة عن أن لا أحد هنا يسمع لآلام الناس ومعاناتهم خصوصا وان المنطقة برمتها خارجة عن أية ضوابط، أليست المنطقة هي الأولى عالميا في إنتاج الحشيش . الناس هنا يتصرفون كما جبلوا في الطبيعة مما يسمح لهم أن يكونوا من القساوة ما يجعل مستخدميهم في الأشغال الشاقة يفتحون أعينهم على كوة تتراءى لهم منها جهنم كما هي موصوفة في كتب أبيه الفقيه، حتى أن أبوه سأل ذات يوم أخاه الأكبر منه والذي للاسف وهبت عظامه للشقاء كان قد مر من تجارب أكثر قساوة بكثير في هذه المنطقة إن كان يسمع عن واد في جهنم اسمه" الويل" والذي تتضرع منه الوديان هناك، فكان أن رد الأخ، ايه نعم أعرفه جيدا، انه يسمى واد" أورينغا" والذي يفصل بين قبيلتي بني سدات وبني رزين من جهة وقبيلة متيوة من جهة أخرى، فما كان من الوالد الفقيه إلا أن ابتسم ملئ شدقيه لما وجد الوصف يتطابق فعلا بين" الويل" و"أورينغا" الجهنميين .

التحقا بسوق أحد بني رزين بعد مسيرة طويلة على القدمين وسط الغابة الكثيفة والشمس على وشك الغروب مما جعل حظ إيجاد عمل بمثابة حظ من يبحث على بيضة الديك، لكن رغم ذلك ابتسم أخيرا ذلك الحظ التعيس لان رجلا بدويا فضا غليظا لم يشأ احد من معذبي الأرض أن يذهب للعمل معه فكان طبيعيا أن يجد من أهلته ظروفه البئيسة أن يقبل بهذا النصيب ولو كان مع الجنرال كورتيس الأيبيري الذي ساق الملايين من الهنود الحمر لهلاكهم في مناجم الذهب في العالم الجديد(أمريكا).

كان العمل أن يكسرا الصخور الغرانيتية الصلدة على قمة تلة شديدة الانحدار ونقلها إلى الأسفل بجانب واد لازالت فيه بقية ماء يجري على مهل، هناك حيث ينوي بناء منزل من حجر، ولكي يقوما بذلك العمل مدهما بناقلتين صغيرتين بعجلة واحدة ومطرقة كبيرة من حجم عشرة كلغ ورأس حفر حاد غليظ بطول متر ونصف لقلع ما تكسر من الصخرة الأم .لم تدم الناقلتين طويلا فقمة التلة لم تنته بعد إلى السفح مما دفعه أن يتدبر ناقلتين أخريين لإكمال المهمة وذلك بعد تقريعهما كونهما لا يعرفان استعمالها هبوطا لما تكون الشحنة متغلبة بثقلها على قوة ساعديهما التين صارتا صلبتين بما فيه الكفاية. كان الأكل عبارة عن حبات الزيتون وزيته، أما الاستيقاظ فلا بد أن يكون قبل صياح ديكة ذلك المكان ليستمر العمل إلى ما بعد غروب الشمس . ليس هذا ما جعلهما يرحلان قافلين إلى مدشرهما لان لا شيء باستطاعته دفعهما إلى ذلك نظرا لوضعهما وانتظارات أسرتيهما منهما، لكن كان البرغوث قادرا على ذلك بجدارة .

ثقافة التغيير

أريج الطباشير

ع اللطيف صردي

"أريج الطباشير" .هو ثالث محاولة إبداعية لي.بعد اوكار التماسيح وقطارات الاحاد.وهي شبه سيرة مهنية.انطلقت من مركز التكوين المعلمين والمعلمات فوج 81.82 بطنجة الى تطواف بعالم قروي مرورا بمناطق جبلية الى سهول .انها تخص مدرسا في الارياف .وهي تتقاطع مع تجربة كل المربين الذين عرجوا على هذه الفضاءات بصعوباتها الجغرافية والمناخية.وخبروا عذاباتها .وعرت صراعات احيانا مع بعض المديرين والمفتشين.ممكن كانوا متسلطين .او لم يستوعبوا مهامهم الجسيمة او قصروا دون وعي منهم.وفعلا صدر عن بعضهم شطط .وكانوا أولى بهم ان يكونوا رحماء بزملائهم وزميلاتهم. كما تشير الى بعض الإشكاليات البيداغوجية والمعرفية والتعلمية.وتسائل احيانا المنهج والكتاب المدرسيى في بعض عيوبه ونواقصه في حدود معارف بمجهود شخصي في غياب تكوين مستمر من طرف المؤطرين . وللاشارة فإن الراوي لم يكن محايذا نقابيا وسياسيا وتربويا في الدفاع عن المدرسة العمومية ومستقبل أبناء وبنات الشعب خاصة في مغرب اريد له ان يكون غيرنافع عن قصد.ويؤثث المشهد السردي زملائي وزميلاتي الذين كان لي شرف التدريس معهم ومعهن وكانوا بمثابة كوة يتسرب منها الامل لمغالبة ما لحقنا من غبن والم.ترى هل استعطت ان اضع مسافة بين السياسي والمربي الذي يسكنني؟.كنت أحاول جاهدا .ولكن لاادري ان وفقت في احترام هذه الثخوم .لاني نتاج مرحلة كنت أظن أن الثورة طوع بناني.و لا يزال نشيد الجامعة يرن رنينا في اذني .سنشعلها ثورة في الجبال.وانا ذلك المدرس البسيط القادم من مدينة كالغول بقيمها الجاحدة التي وادت اولادها .لانها فقدت معناها ومبناها.و وكنت قد خاطبت في أول حصة متعلما .وقلت له امسح السبورة فردد نفس الجملة وقررت في اللحظة ذاتها ان اتعلم الامازيغية .لان اللسان هو أساس التواصل .فكيف تشعل ثورة في الجبل وانت لا تعرف اسم الماء والرغيف بالامازيغية.فاحيانا كنت مندفعا لمقارعة الخطب كالتيس واخرى ساكنا ونعيما كزبد البحر.

اتارتني ملاحظة تفضل بها رفيقي حسن الصعيب بعد الأضطلاع على اريجي. وفوجئت بملاحظة اظنها وجيهة .هو غياب الحديث عن المرأة في المسار الذي استمر لثلاثة عقود في هذا اليباب .اكيد وما برح الوضع أسوأ للمدرسات من المدرسين .فقد عانين من التحرش والنظرة الدونية وصعوبة التنقل واحيانا حتى من ذوي القربى واعني جسمنا التربوي.اطمئن رفيقي فان كانت لي عودة للكتابة على المسار التربوي ساخطه بصيغة الجمع بنوعيه مؤنثا ومذكرا. لان المعاناة كانت مضاعفة ومخيفة لخضراء الدمن.

اننا في العقود الأخيرة بدأت تطفو على المشهد الثقافي كتابات من هذا القبيل .ومن حسن المشهد الثقافي .لانه سيكون ادبا مخالفا ولبنة في صرح ثقافة الهامش والاطراف والانفلات من ادب النخبة العالمة بالمراكز الحضرية الكبرى.وهي عبارة عن مذكرات من باب يوميات معلم في الارياف او يوميات سائق طاكسي اومهاجر سري.او يوميات دراجة لشرطي .الا ان هذا الجنس الأدبي يبقى شحيحا وضحلا اذا قورن بالمتون التي تخط في الغرب. وذلك مرده لكون المحيط السوسيو ثقافي مشجع لتجاوز طابوهات معيقة ومكبلة.من قبيل يوميات مجرم او سجين او يوميات مومس او مثليين .كذلك تجارب مع أمراض او اعاقات وما الى ذلك

تستضيف الجريدة في هذا العدد وارتباطا بموضوع الملف، عصام الخمخامي، الكاتب السابق لشبيبة النهج الديمقراطي بتطوان، والكاتب العام للمكتب الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الانسان، وعضو المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بتطوان. نشكر الرفيق على تلبية دعوة الجريدة.

1 – أعطت المجال الرياضي اهتماما كبيرا لعل من ابرز تجلياته تخصيصها بوزارة مستقلة ورسم سياسات رياضية تمزج في أهدافها ما بين الرياضي والاقتصادي والاجتماعي ، ما أبرز توجهات السياسة العمومية المغربي في المجال الرياضي ؟

عندما نتحدث عن العلاقة التي تجمع الرياضة بالسياسة فنحن نتحدث عن علاقة قوية، متينة وقديمة وضاربة في عمق التاريخ. ففي عهد الإغريق والرومان مثلا كانت تقام استعراضات ومنافسات كان الملوك والقادة يحضرونها ويولونها اهتماما كبيرا بها وكان هؤلاء القادة يدعمون ويشجعون مثل هذه الاستعراضات من أجل إثبات الوجود وإظهار الهيبة والسلطة والنفوذ وكسب الشعبية بين الجماهير.

وأضحت الرياضة تضفي الشرعية السياسية على الأنظمة المعادية للديمقراطية والاستبدادية فقد أصبح نجاح فريق وطني لكرة القدم مثلا عنصرا مهما في تعريف الدولة، استنادا أن الدول حديثا، دائما ما تعبر عن رغبتها في الحصول على العضوية في الجامعة الدولية لكرة القدم« FIFA ». بل أصبح بطل محلي او فريق وطني مقوم من المقومات التي تعرف بالدولة ، لأجل هذا أعطت الدولة المغربية اهتماما كبيرا للرياضة وسنت في هذا المجال سياسة عمومية خاصة بها وقد عرفت من بين أهدافهاترسيخ الممارسة الرياضية وقيمها في الحياة اليومية للجميع، وجعل المغرب أرضاً للرياضة ومشتالً للأبطال، كما وضعت هذه الاستراتيجية خارطة طريق للسياسة العمومية في مجال الرياضة كما انها قامت بانشاء مركز خاص لمحاربة الفساد الرياضي، بيد انه وكعادة الدولة المغربية فهي تتقن الشعارات فلا زلنا نرى مظاهر الفساد منتشرة في الجسم الرياضي سواء في الفرق المحلية في مختلف الرياضات من خلال المحسوبية والزبونية والتي طالما عبر عنها متضررون منها او من خلال الاختلاس التي طالما افصحت عنه صحيفة الكترونية محلية ونطرح على سبيل المثال فضيحة " الكراطة " التي تبين بشكل جلي الفساد الذي تعيشه المنظومة الرياضية بالمغرب ولا يسعنا المجال لذكر الأمثلة الكبيرة المعروفة لدى الجميع وما خفي كان اعظم ، فالسياسة العمومية المغربية في مجال الرياضة مهما أرادت إظهار نجاحها في هذا الأخير، فهي مجرد فقاعات تركب على نجاحات أبناء الشعب المغربي سواء الذي يعيشون في ديار المهجر او اللذين يقومون بمجهودات جبارة حتى ينالوا جائزة دولية كبرى وبعدها يأتي الاهتمام بهم من لدن الدولة .

2 – كانطلاقامما أشرنا إليه في السؤال الأول حول تنوع مجالات أهداف السياسات الرياضية، ما مدى أهمية البعد الاجتماعي في سياسات المغرب الرياضية؟

في الجانب الاجتماعي للرياضة لا يخفى على أحد أن الرياضة أضحت بالنسبة للجماهير مجالا للتنفيس عن القهر الطبقي وعن المشاكل التي يعيشها الفقراء من العمال والكادحين لدى الشعب المغربي ويقول ستيفن كونور في هذا الصدد: ثمة جانب آخر للشك الذي يكتنف متعة الرياضة، وهو أن المرء يُشتت نفسه. ولعل المعنى الكامل هو أن المرء يسحب نفسه، أو يبعد نفسه عن الانشغالات الجادة؛ كي يُقدِّم لنفسه محض مُتعة.

كما أن إدواردو غاليانو يقول : "... لكن وطن الرأسمالية الصناعية كان قد اكتشف أن كرة القدم، هوى الجماهير، توفر تسلية وعزاء للفقراء وتبعدهم عن الإضرابات وعن الأفكار الخبيثة الأخرى"

استنادا على هذا الأمر يمكننا ان نوضح أن البعد الاجتماعي للرياضة ،بصفة عامة وخاصة كرة القدم ،باعتبارها الأكثر شعبية بين الشعوب، يتجلى في استلاب الجمهور وترسيخ قيم اجتماعية بعيدة عن كل البعد عن الأهداف الرياضية التي تقوم على التآخي والتآزر والتضامن واحترام الغير بل العكس من كل هذا ،فالانظمة الرأسمالية او التبعية منها تقوم بنشر قيم الفردانية وقيم السوق والاقتصاد ، فمن مصلحة الدولة أن تناقش الجماهير الفائز والخاسر في رياضة ما وأن تنتظر المباريات والمنافسات وتشغل نفسها بها على أن تناقش في أمور تهمها من قبل الحريات والعيش الكريم

يجب أن نقر أن ما قام به المنتخب المغربي لكرة القدم في مونديال قطر 2022 هو إنجاز تاريخي كبير يحسب له ، وأن هذا النجاح راجع لكتيبة رائعة من أبناء الشعب الذين عانوا من التهميش والفقر في صغرهم واحتضنتهم الفرق الأوروبية وقامت بتكوينهم في هذا المجال ،والدليل على ذلك هو، ان نسبة كبيرة من تشكيل المنتخب المغربي لكرة القدم هم من يلعبون في الدوريات الاوربية وغيرها خارج أرض الوطن فكما أشرنا سابقا أن الدولة المغربية هوايتها الركوب على النجاحات الرياضية التي يقوم بها أبناء وبنات الشعب فقد تم إيعاز النجاح الذي حققه هذا الأخير لأكاديمية محمد السادس لكرة القدم

ومحاربة البطالة والفساد والاستبداد.

3 – كما يعلم الجميع حققت رياضات وطنية بعض الإنجازات عالميا وقاريا وآخرها وصول المنتخب الوطني لكرة القدم لمرحلة النصف في نهائيات كأس العالم 2022، وهذا بعد 36 سنة من الوصول إلى مرحلة الثمن سنة 1986.هل تعكس هذه الإنجازات واقعا رياضيا عاما في نفس مستواها؟

أولا يجب أن نقر أن ما قام به المنتخب المغربي لكرة القدم في مونديال قطر 2022 هو إنجاز تاريخي كبير يحسب له ، وأن هذا النجاح راجع لكتيبة رائعة من أبناء الشعب الذين عانوا من التهميش والفقر في صغرهم واحتضنتهم الفرق الأوروبية وقامت بتكوينهم في هذا المجال ،والدليل على ذلك هو، ان نسبة كبيرة من تشكيل المنتخب المغربي لكرة القدم هم من يلعبون في الدوريات الاوربية وغيرها خارج أرض الوطن فكما أشرنا سابقا أن الدولة المغربية هوايتها الركوب على النجاحات الرياضية التي يقوم بها أبناء وبنات الشعب فقد تم إيعاز النجاح الذي حققه هذا الأخير لأكاديمية محمد السادس لكرة القدم بينما لا يتجاوز عدد من تخرجوا من هذه الاكاديمية وشاركوا في المنتخب ثلاثة أفراد ،ناهيك عن انهم استكملوا تكوينهم واحترفوا في الفرق الأوروبية التي احتضنتهم وقدمت لهم الدعم في مسارهم الرياضي ، فنجاح فريق او فرد في رياضة ما لا يعكس بتاتا الواقع الرياضي بالمغرب. في قنوات الإعلام يتم الترويج على أن السياسة العمومية في هذا المجال هي السبب وراء هاته النجاحات، لكن في الواقع هناك شيء آخر غير ما يتم ترويجه ،وقد اشرت سابقا الى مجموعة من الأمثلة لا داعي لتكرارها.

4 – أي منظور بديل يحقق واقعا رياضيا عاما متقدما ؟

لا يمكن ان نتحدث عن أي منظور بديل رياضي إن لم نربطه بالواقع العام المعاش ،السياسي منه والاقتصادي والثقافي ، فالمجالات مرتبطة ببعضها البعض فلا يمكن النهوض بالقطاع الرياضي مالم تكن هناك ديمقراطية حقيقية وغير مزيفة ، مالم تكن هناك حرية التعبير وعدم اقصاء الاخرين من مناصبهم إن هم عارضوا قول الزعيم ، مالم يكن الشخص المناسب في المكان المناسب، وأن يتولى أصحاب الاختصاص التسيير ، شأن الرياضة او شأن التعليم والصحة والتشغيل الخ ،فاختيار المسؤولين عنه يجب ان يكون نتاج إرادة شعبية لا إرادة مخزنية .●

أزمة الرأسمالية وتصاعد الاحتجاج الشعبي في أوربا

محمد شاعر

تعرف البلدان الأوربية ،وخاصة منها المعاقل الكبرى منشأ الرأسمالية، تفاقما لأزمة اقتصادية واجتماعية قد تشكل إذا ما استمرت في الاشتداد إحدى أخطر الأزمات في دورات الأزمات الدورية الرأسمالية ، خاصة مع بلوغ الرأسمالية المتوحشة ذروتها بما تقرره المؤسسات الرأسمالية النقدية والاقتصادية وسياسات حكومات الدول الرأسمالية من تدابير اقتصادية ومالية لتجاوز أزمتها على حساب الطبقات العاملة والكادحة والطبقة الوسطى من المستخدمين والموظفين في بلدانها ، متذرعة بمخلفات كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية ، متناسية دورها في إشعال الحرب، ودور سياستها في استمرار الحرب . فالمؤسسات النقدية والاقتصادية الرأسمالية العالمية تقر تدابير دعم الرأسمال على حساب القوى العاملة ، والحكومات الأوربية تحمل الشعوب تكاليف تدخلها ، الذي أصبح شبه مباشر في الحرب الروسية الأوكرانية من خلال العقوبات الاقتصادية التي تتخذها ضد روسيا ، أو من خلال سياسات الدعم المالي السخي والعسكري القوي لأوكرانيا ، مقابل سياسة تقشف داخلية في قطاعات اجتماعية استراتيجية مثل الصحة والتعليم، على غرار ما تقوم به بريطانيا ، وسياسات رفع أسعار الفائدة التي تزيد في إثقال كاهل الأسر وتحجيم ادخارها . وهي تعطي بذلك، في سياساتها، الأولوية للمواجهة مع روسيا، على حساب البرامج الاجتماعية والمالية التي تهم المواطن الأوروبي بالدرجة الأولى، الأمر الذي ينعكس سلبا على الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة والطبقة الوسطى الأوربية. دون أن ننسى دور التناقضات الرأسمالية التي تندرج الحرب الروسية الأوكرانية ضمن مجالاتها، وخاصة بين روسيا والصين من جهة كقوى رأسمالية جديدة والغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يرفض التخلي عن الوضع المتولد، منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، عن انهيار المعسكر الاشتراكي. ونتيجة لسياسات الحكومات الرأسمالية الأوربية السالفة الذكر، والتي لا يمكن فصلها عن طبيعة النظام الرأسمالي كنظام طبقي يمثل الأسس التي تخدم مصالح الطبقات الرأسمالية، تشهد أوربا أوضاعا اقتصادية ومالية متأزمة لم تشهد نظيرا لبعض مظاهرها منذ مدة، فقد بلغ التضخم حدا لا يطاق، ففي فرنسا تجاوز حاجز 6% سنة 2022، وفي المملكة المتحدة 10،5% ،وفي ألمانيا ارتفعت أسعار الاستهلاك بنسبة 10،9% وهي أعلى زيادة منذ 1996 .هذا التضخم الذي ينخر جيوب العمال والموظفين وشرائح أخرى من الطبقة الوسطى ، دفع بالملايين في هذه الدول إلى الفقر، وكان لارتفاع أسعار الطاقة وخاصة الغاز الوقع الأكبر خاصة مع حلول فصل الشتاء ، فبسبب "الوضع المالي الصعب"، قام 62٪ من الأوروبيين بتقييد حياتهم بالفعل، وتوقف 47٪ بالفعل عن تدفئة منازلهم على الرغم من البرد، وفقا لدراسة أجراها معهد Ipsos بين 6000 فرد في أكثر من 6 دول ،هي ألمانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا وبولندا والمملكة المتحدة. وفي فرنسا تنضاف إلى هذه الوضعية ما تعمل حكومة الرأسمال المالي بزعامة ماكرون على فرضه من تعديلات على نظام التقاعد وخاصة منها الرفع من سن التقاعد إلى 64 سنة مما يعني

تمديد استغلال الطبقة العاملة والمستخدمين والموظفين أكبر مدة ممكنة خدمة للرأسمال ، وما لذلك من آثار آنية ومستقبلية جد سلبية على أوضاع هذه الفئات. هذه الوضعية شكلت دافعا لاحتجاجات ضخمة آواخر السنة الماضية وبداية السنة الحالية، ففي فرنسا انطلقت منذ أكتوبر الماضي إضرابات في قطاع الطاقة وقطاع النقل ، وتفاقم الاحتجاج في معركة التقاعد يومي 19 و31 يناير الماضي الذين شهدا خروج ملايين المتظاهرين في العديد من المدن الفرنسية ، والذين يهيؤون لمزيد من اشكال الاحتجاج في قادم الأيام. وشكلت بريطانيا مجالا لتظاهرات عارمة، حيث شهدت الأربعاء الماضي إضرابا عم جل قطاعات الاقتصاد والمجتمع ، ومظاهرات واحتجاجات مكثفة شارك فيها مئات الآلاف من المعلمين وموظفي القطاع العام والسكك الحديدية ومستخدمي قطاع الصحة والإسعاف وموظفي البريد وفئات عمالية وخدمية أخرى للمطالبة برفع الأجور وسط تدهور خطير لمستوى المعيشة وارتفاع مستويات التضخم.

إن هذا الوضع المتأزم السائد في أوربا يعود أساسا إلى بنية النظام الرأسمالي كما هي مختلف أزماته، وتفاقمت مظاهره بفعل التناقضات الرأسمالية التي برزت من خلال مجريات الحرب الأوكرانية في الأفعال وردود الأفعال العسكرية والاقتصادية والمالية والسياسية المتبادلة بين القوى الرأسمالية التقليدية والقوى الرأسمالية الجديدة .

من وحي الأحداث

عندما يدافع البرلمان المغربي على الاستبداد

التيتي الحبيب

بعد إعلان توصيات برلمان الاتحاد الأوروبي في موضوع خروقات حقوق الإنسان بالمغرب، دعي البرلمان المغربي بغرفتيه للاجتماع على عجل للرد على تلك التوصيات. اعتبر البرلمان المغربي أن سيادة المغرب تعرضت للمس، وأنه قرر إعادة تقييم وتقدير الموقف تجاه الاتحاد الأوروبي. فما وراء الأكمة؟ وهل حقا سيتم الإعلان عن موقف يقتص من البرلمان الأوروبي، ويرد على ما تعرضت له السيادة الوطنية؟

في تقديرنا ونحن متفقون مع الكثيرين بأن ردة فعل البرلمان المغربي، كانت للاستهلاك الداخلي ولا شيء يتجاوز ذلك. ليست هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استنفار المؤسسات الرسمية وأجهزة الإعلام، وأجهزة وزارة الداخلية والخارجية، للرد على بعض الحملات الإعلامية أو قرارات المنتظم الدولي ومنظماته. وحتى نتجاوز اللغط المثار حول قرار البرلمان الأوروبي، فإننا نعتبر أن المناسبة مواتية لتكثيف الضغط على الدولة البوليسية ببلادنا من أجل إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وإطلاق حملة وطنية تساهم فيها الجمعيات الحقوقية والقوى السياسية المناضلة من أجل الدفاع عن حرية التعبير والتنظيم والتظاهر، ومواجهة كل مشاريع القوانين الرجعية والتراجعية التي تستهدف الحق في القيام بالإضراب عن العمل، والحق في تأسيس الجمعيات والأحزاب، والحق في الإعلام العمومي، والفضاءات العمومية لعقد الندوات والمؤتمرات الخاصة بالأحزاب المناضلة. كما وجب خوض حملة شعبية لفضح سياسة التضييق على العمال والشباب ومنعهم من الانخراط في النقابات والأحزاب والمنظمات السياسية، ووضع حد للسياسة الماكرثية والفرز الأمني.

إن قرارات البرلمان الأوروبي لن تفعل من تلقاء ذاتها، خاصة وإن علمنا بأن هذه المؤسسة الامبريالية لا يهمها إلا مصالح الدول الأوروبية. إن هذه القرارات تفتح الفرصة للتواصل الإعلامي والسياسي مع الأحزاب والمنظمات الأوروبية المعارضة والتقدمية، من أجل المزيد من شرح وتوضيح الواقع المزري الذي تعرفه حقوق الإنسان بالمغرب. ولكي يحظى مطلب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ببلادنا بالمصداقية وبالدعم، فمن المطلوب من الضحايا وعائلاتهم وكل القوى الحية ببلادنا، التكتل وتقوية العمل الوحدوي والتحلي بطول النفس وبالصمود ضد كل السياسات الرجعية والانتهازية وطبعا تلك التي تختبئ وراء الدفاع عن سيادة المغرب، وهو حق أريد به باطل. إن سيادة بلدنا تستوجب مقاومة الظلم والاستبداد، كما تحتاج إلى مؤازرة الشعوب الشقيقة والصديقة الرافضة لخرق حقوق الإنسان، والاعتداء على حقوق شعبنا ورغبته في التحرر والعيش الكريم. إن للرجعية ببلادنا مفهوما خاصا ومناقضا لمفهوم الشعب لقضية السيادة الوطنية. إنها تفهمها بارتباط بخدمة مصالحها المندمجة مع مصالح الشركات المتعددة الاستيطان والدول الامبريالية وضمنها الكيان الصهيوني الذي يتم التطبيع معه اليوم بشكل سافر ومفضوح.